عقيدة الحافظ ابن كثير

بين التفويض والتأويل

تأليف

عبد الآخر الغنيمي



دار الأضلاء للنشر والتوزيع
بالدمام

بسم الله الرحمن الرحيم

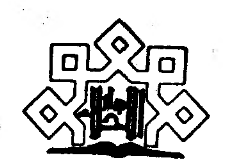
عقيدة الحافظ ابن كثير

بين التفويض والتأويل

* حقوق الطبع محفوظة *

الطبعة الأولى

١٤١٥هـ - ١٩٩٤م



دار الأخلاء
للنشر والتوزيع

الدمام - شارع المزارع
هاتف: ٨٤١٦٦٨٤ - ٠٣
ص . ب: ٩٠٠٧ الدمام ٣١٤١٣



إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم . . .

وبعـــد :ـ

فقد اطلعت على رسالة بعنوان (عقيدة الإمام الحافظ ابن كثير من أئمة السلف الصالح في آيات الصفات) جمع الأستاذ محمد عادل عزيزة ، وقد جمع فيها صاحبها بعض أقوال الإمام ابن كثير رحمه الله في آيات الصفات وقدم لها بمقدمة بين فيها هدفه من جمع تلك الأقوال والباعث الذي دفعه إلى ذلك .

ولما كان المؤلف ـ غفر الله لنا وله ـ قد وقع في عدة أخطاء لا يمكن السكوت عنها لتعلقها بأمر العقيدة الإسلامية فقد صح العزم على كتابة هذه الصفحات المتواضعة التي أبين فيها بمشيئة الله عز وجل مذهب السلف الصالح رضوان الله عليهم في صفات الباري سبحانه وموقف ابن كثير من

ذلك، ومن خلال ذلك أبين ما وقع في كلام الكاتب من أخطاء ومخالفات لعقيدة السلف الصالح رضوان الله عليهم .

وقد جعلت هذه الدراسة في بابين اثنين :

*** الأول : بيان عقيدة السلف في مسألة الصفات**

*** الثاني : ابن كثير بين التفويض والتأويل**

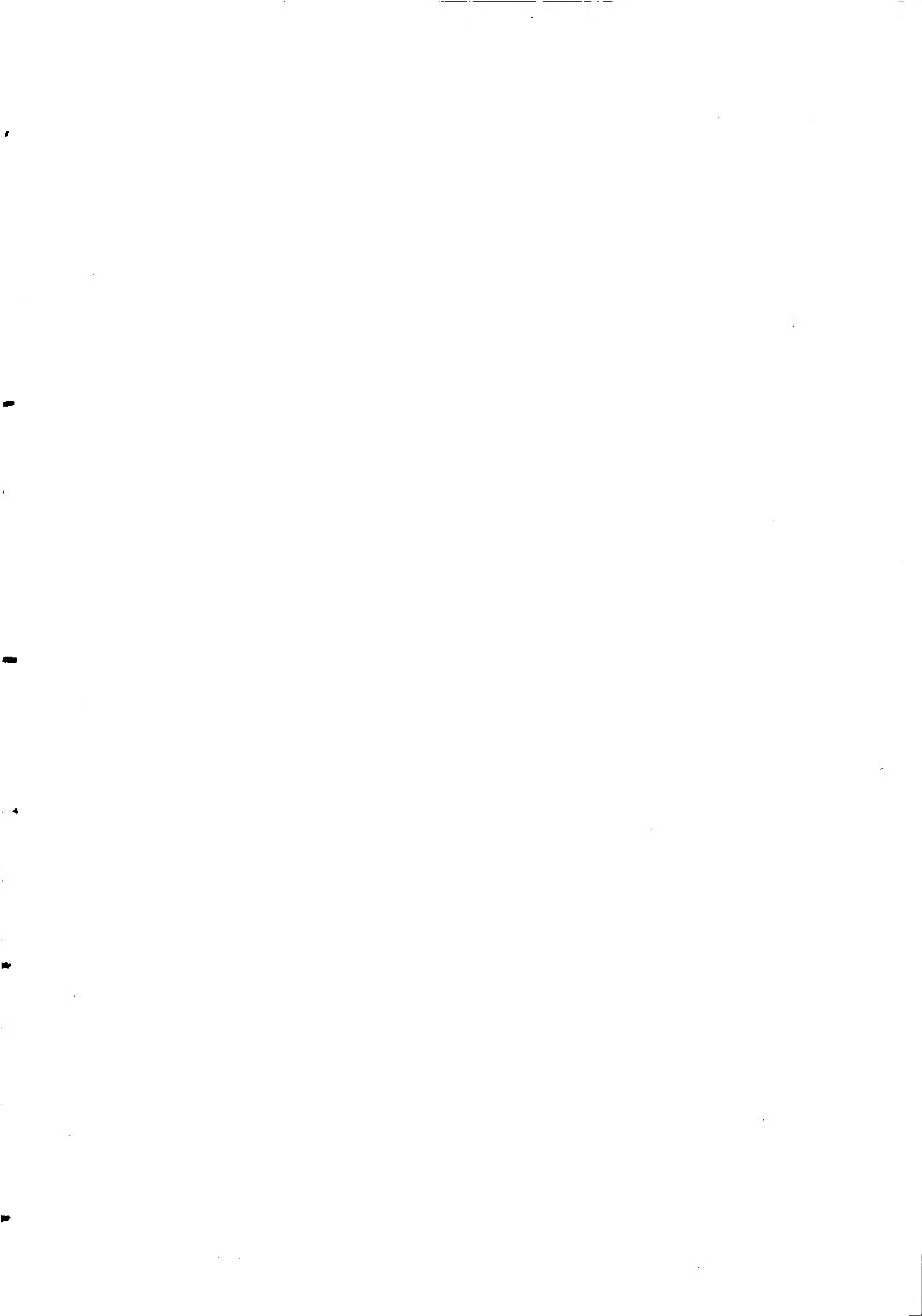
والله سبحانه أسأل أن يتقبل عملي هذا وأن ينفع به ويجعله خالصاً لوجهه الكريم . آمين .

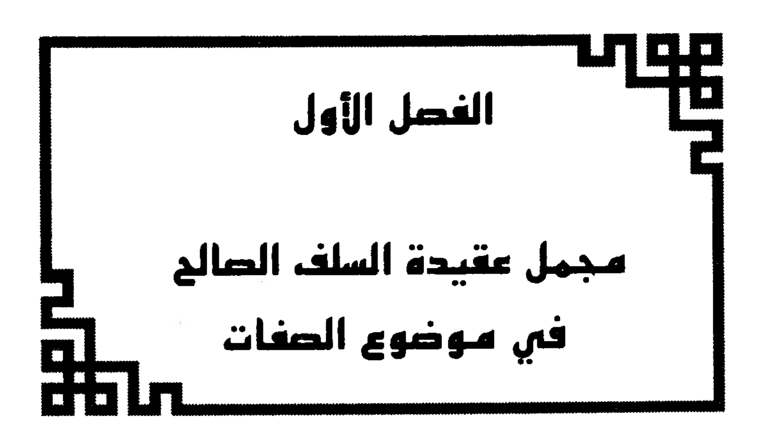
كتبه

عبد الآخر الغنيمي

الباب الأول

بيان عقيدة السلف الصالح في الصفات





الفصل الأول

مجمل عقيدة السلف الصالح في موضوع الصفات

مجمل العقيدة السلفية في باب الصفات أن نثبت لله سبحانه ما أثبته لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ من صفات الكمال من غير تشبيه ولا تعطيل وأن ننفي عنه سبحانه ما نفاه عن نفسه وما نفاه عنه رسوله ﷺ .

فإن الله قد وصف نفسه في كتابه بصفات كصفة اليدين في قوله تعالى : ﴿ **ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي** ﴾ (سورة ص : ٧٥) ، وكصفة الوجه في قوله تعالى : ﴿ **ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام** ﴾ (سورة الرحمن: ٢٧)، وصفة الكلام في قوله تعالى : ﴿ **وكلم اللَّهُ موسى تكليماً** ﴾ (سورة النساء : ١٦٤) ، وغير ذلك .

وكذلك وصف رسول الله ﷺ ربه بصفات، منها إثبات صفة القَدم في مثل قوله ﷺ : « **لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فتقول قط قط** »[1] وصفة النزول في مثل قوله ﷺ : « **ينزل ربنا تبارك**

(١) أخرجه البخاري (٤٨٤٨) و(٦٦٦١) و(٧٣٨٤) ومسلم (٢٨٤٨) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه .

وتعالى كل ليلة إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر ، يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه ،من يستغفرني فأغفر له ،[١] وغير ذلك مما ورد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ .

وأهل السنة والجماعة لا يعدلون عن النصوص الشرعية ولا يحيدون عنها ، فإذا كانت نصوص الشرع الحنيف تثبت لله تعالى يدين ووجهاً وعينين وقدماً فإننا لابد أن نسلم بذلك ونثبته لله عز وجل مع علمنا أنه سبحانه ليس كمثله شيء ، فصفاته سبحانه ليست كصفات المخلوقين ، ولا يعلم كيفيتها إلا الله سبحانه وتعالى ، وأنه لمن المحال أن يكون المقصود من تلك الصفات غير معناها المعروف من لغة العرب ، ثم لا يأتي دليل شرعي واحد ينبه الناس إلى ذلك .

* * *

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)و (٦٣٢١) و(٧٤٩٤) ومسلم (٧٥٨) وأبو داود (٤٧٣٣) و(١٣١٥) والترمذي (٣٤٩٣) وابن ماجه (١٣٦٦) وغيرهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

وسطية أهل السنة في باب الصفات

أهل السنة والجماعة وسط في باب الصفات بين المشبهة والمعطلة .

فأما أهل التشبيه فإنهم أثبتوا تلك الصفات غير أنهم غالوا في إثباتها حتى شبهوا الخالق سبحانه بالمخلوقين ؛ فجعلوا صفاته كصفات المخلوقين تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وأما أهل التعطيل فإنهم في جملتهم قد ظنوا أن إثبات صفات الله سبحانه يستلزم تشبيه الله عز وجل بخلقه ففروا من التشبيه إلى ما هو شر منه وهو التعطيل ، والتعطيل هو نفي الصفات الإلهية وإنكار قيامها بذاته تعالى .

* فمن صور التعطيل ما يسمى بالتفويض وهو القول بأنه : لا يعلم معنى تلك الصفات ؛ وبالتالي فإنهم يفوضون المراد منها إلى الله تعالى .

* ومن صور التعطيل إثبات بعض الصفات دون البعض كقول الأشاعرة الذين أثبتوا لله سبع صفات فقط هي : العلم، والحياة ، والقدرة، والإرادة ، والسمع، والبصر، والكلام، وأولوا بقية الصفات .

* ومن صور التعطيل إثبات الأسماء دون الصفات كقول المعتزلة ؛ فإنهم يثبتون لله سبحانه أنه عليم ولكن بغير علم ، قدير بغير قدرة وهكذا .

* ومن صوره أيضاً نفي الأسماء والصفات كقول الجهمية الذين يرون أن تلك الأسماء والصفات إنما هي من قبيل المجاز لا الحقيقة .

وكل هؤلاء المعطلة ليس لهم من دليل إلا أنهم خافوا التشبيه فلجأوا إلى التعطيل ، إما تعطيلاً كلياً ، وإما تعطيلاً جزئياً كما رأينا .

ولو أنهم فصَّلوا كما فصَّل أهل السنة والجماعة لهدوا إلى سواء السبيل، فإن أهل السنة يثبتون صفات الباري سبحانه على الوجه الذي يليق به سبحانه ، فنجوا من التشبيه والتعطيل معاً ، والله سبحانه وتعالى يقول : ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ (الشورى : ١١) فقوله : ﴿ليس كمثله شيء﴾ رد على المشبهة، وقوله : ﴿وهو السميع البصير﴾ رد على المعطلة ، فقد نفى سبحانه المثل وأثبت السمع والبصر ، وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل : « باللبن الخالص السائغ للشاربين يخرج من بين فرث التعطيل ودم التشبيه ، والمعطل يعبد عدماً ، والمشبه يعبد صنماً »[١] .

* * *

(١) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ـ تحقيق التركي والأرناؤوط ص : ٢٠٧ .



ليس المقام هنا مقام الرد المفصل على المخالفين لمنهج أهل السنة والجماعة، ولكننا ننبه إلى أصلين مهمين ذكرهما شيخ الإسلام ابن تيمية في « الفتوى الحموية »[1] .

*** الأصل الأول :**

فأما الأصل الأول فهو أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر :

فإنه يقال لمن أثبت لله بعض الصفات دون البعض الآخر فراراً من التشبيه يقال له : لقد أثبت لله سبحانه صفة الحياة والقدرة والكلام ، والمخلوق يوصف بالحياة والقدرة والكلام . وقلت أن حياته سبحانه وقدرته وكلامه ليست كحياة وقدرة وكلام المخلوقين فلِم لا تقول في بقية الصفات مثل هذا؟

وكذا يقال لمن أثبت الأسماء ونفى الصفات خوفاً من التشبيه : إن كان إثبات الصفات يوهم التشبيه فكذا إثبات الأسماء فإنك أثبت لله أنه سميع وبصير والمخلوق يسمى بالسميع والبصير ولم يوجب ذلك التشبيه عندك

(١) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (٥ / ١١ ـ ١٥) .

فكما قلت في الأسماء قل في الصفات .

وكذا من نفى الأسماء والصفات وقال : إنها مجاز لا حقيقة ، يقال له : لكنك تعتقد أن الله موجود وغيره موجود أيضاً وليس الوجود كالوجود فكما قلت في الوجود فقل في الأسماء والصفات .

* الأصل الثاني :

أن القول في الصفات كالقول في الذات فإذا كان الله سبحانه له ذات حقيقية لا تماثل ذوات المخلوقين فكذا له صفات لا تماثل صفات المخلوقين .

فمن قال : عرفوني كيف ينزل ربنا إلى سماء الدنيا ؟ قيل له : كيف هو؟ فإذا قال : لا أعلم كيفيته سبحانه . قلنا : ونحن لا نعلم كيفية نزوله سبحانه إذ العلم بكيفية الصفة يستلزم العلم بكيفية الموصوف ، فمن لم يعرف كيفية الموصوف لا يعلم كيفية الصفة .

* * *

بعض أقوال السلف في إثبات الصفات

هذا المنهج الذي ذكرناه في إثبات صفات الباري سبحانه على الوجه الذي يليق به هو قول السلف الصالح قاطبة ، وقد أمهل شيخ الإسلام ابن تيمية مخالفيه ثلاث سنين إن جاء أحدهم بحرف واحد عن السلف يخالف شيئاً مما ذكره رحمه الله في الصفات ، فإنه تكون له الحجة ، فما ظفروا بشيء من ذلك إلا بشيء فهموه على غير وجهه كما سيأتي بيانه إن شاء الله [١] .

وإني أثبت هنا بعض نصوص علماء السلف رضوان الله عليهم في إثبات الصفات حتى لا يبقى مجال للشك فيما ذكرناه :

١ ـ قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري : « من شبه الله بخلقه فقد كفر ، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر ، وليس ما وصف به نفسه ولا رسوله ﷺ تشبيهاً »[٢] .

٢ ـ وعن عبد الرحمن بن أبي حاتم قال : سألت أبي وأبا زرعة رحمهما الله تعالى عن مذهب أهل السنة في أصول الدين فقالا : « أدركنا العلماء في جميع الأمصار فكان من مذاهبهم أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص ، والقرآن كلام الله غير مخلوق . . . وأن الله تعالى على عرشه بائن من خلقه

(١) انظر فصل إبطال التأويل : مبحث ليس في كلام السلف تأويل .

(٢) أورده الذهبي في العلو (انظر مختصر العلو ص ١٨٤) .

كما وصف نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله بلا كيف أحاط بكل شيء علماً ليس كمثله شيء وهو السميع البصير »[1] .

٣ـ وقال الإمام الشافعي رحمه الله : « لله تعالى أسماء وصفات لايسع أحداً قامت عليه الحجة ردها فإن خالف بعد ثبوت الحجة فهو كافر ، فأما قبل ثبوت الحجة عليه فمعذور بالجهل . . . ويثبت هذه الصفات وينفي عنها التشبيه كما نفى عن نفسه فقال : ﴿ **ليس كمثله شيء وهو السميع البصير** ﴾[2] .

٤ ـ وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله : « وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا، ويقدر لا كقدرتنا ،ويرى لا كرؤيتنا »[3] .

وقال أيضاً : « له يد ووجه ونفس كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد والوجه والنفس فهو له صفة بلا كيف، ولا يقال إن يده قدرته ونعمته؛ لأن فيه إبطال الصفة »[4] .

٥ ـ وقال الخطابي رحمه الله : « فأما ما سألت عنه من الكلام في الصفات وما جاء منها في الكتاب والسنة الصحيحة فإن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظاهرها ونفي الكيفية والتشبيه عنها »[5] .

٦ ـ وقال عبد الله بن وهب: « كنا عند مالك بن أنس فدخل رجل فقال:

---

(١) مختصر العلو ص : ٢٠٤ .

(٢) المصدر السابق ص : ١٧٧ ، وانظر فتح الباري (١٣ ـ ٤١٨).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١ ـ ٨٥) وعزاه المحقق لكتاب الفقة الأكبر لأبي حنيفة ص: ١٥، ٣١، ٣٢ .

(٤) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١ ـ ٢٦٤) وعزاه المحقق لكتاب الفقه الأكبر ص٣٦-٣٧.

(٥) مختصر العلو ص :٢٥٧ .

يا أبا عبد الله : الرحمن على العرش استوى ؛ كيف استواؤه ؟ قال : فأطرق مالك وأخذته الرحضاء ثم رفع رأسه فقال : الرحمن على العرش استوى كما وصف نفسه ولا يقال كيف، وكيف عنه مرفوع، وأنت رجل سوء صاحب بدعة، أخرجوه . قال: فأخرج الرجل »[١] .

٧ ـ وقال الأوزاعي : « كنا والتابعون متوافرون نقول أن الله تعالى ذكره فوق عرشه ونؤمن بما وردت السنة به من صفاته جل وعلا» [٢] .

٨ ـ وقال محمد بن الحسن الشيباني : « اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفسير . فمن فسر شيئاً وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه وفارق الجماعة ؛ لأنه وصف الرب بصفة لا شيء »[٣] .

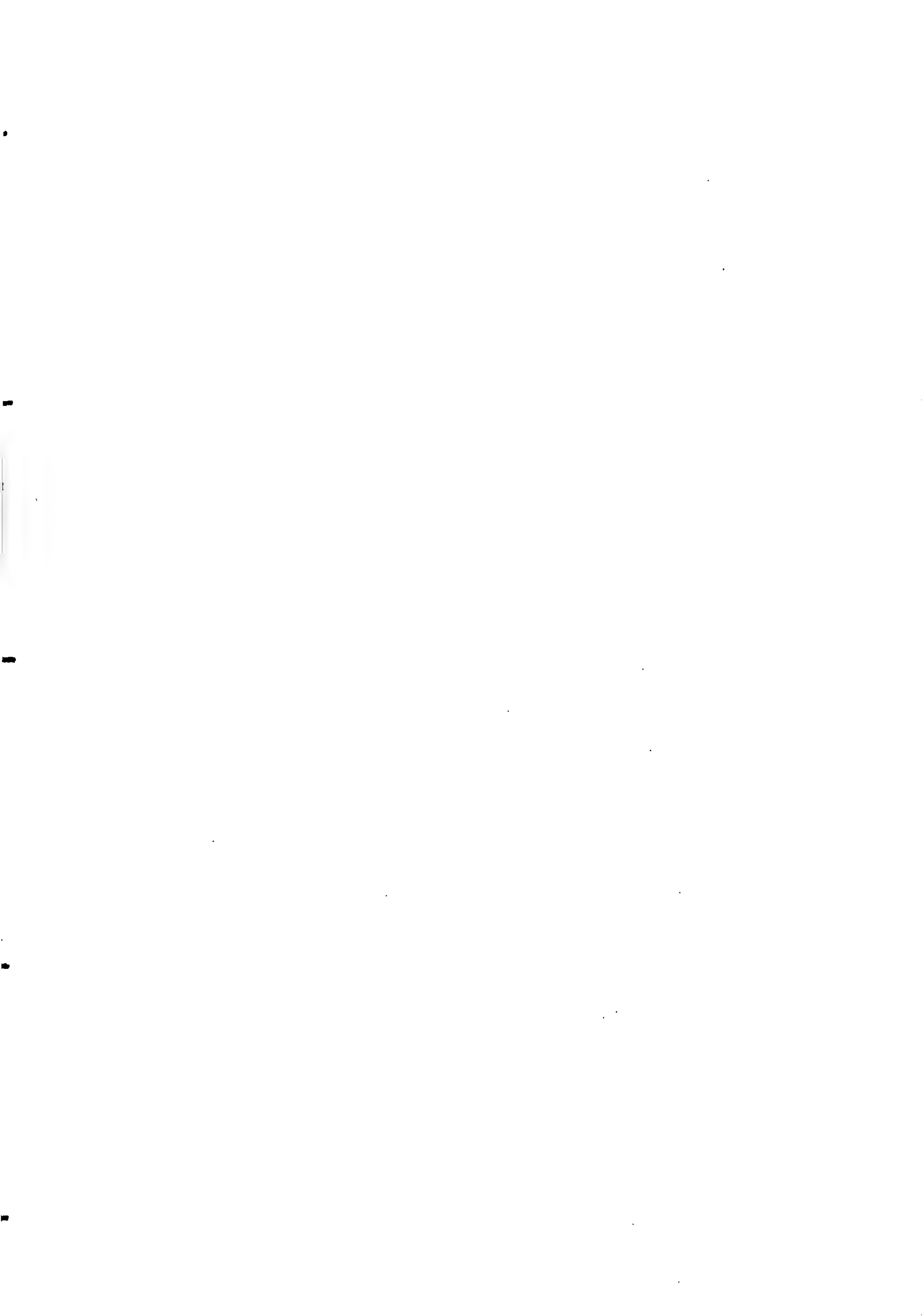
وبعد : فهذه بعض نصوص السلف في هذه القضية ، وكلها واضحة بحمد الله في إثبات صفات المولى عز وجل من غير تشبيه ولا تعطيل

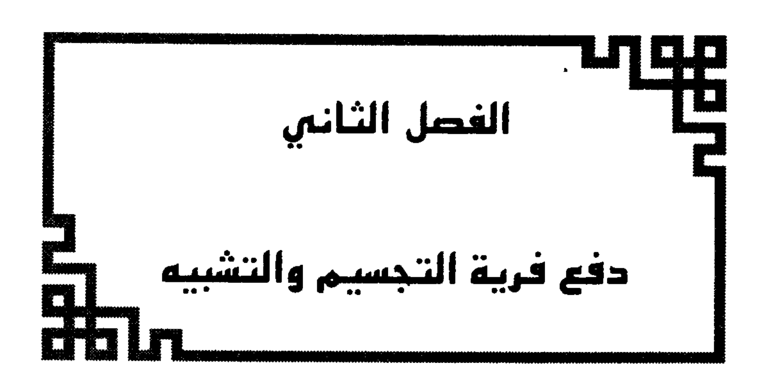
* * *

(١) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢ / ١٥٠) وسنده جيد كما ذكر الحافظ في الفتح (١٣ / ٤١٧).

(٢) أخرجه البيهقي في المصدر السابق (٢ / ١٥٠) وسنده جيد كما ذكر الحافظ في الفتح (١٣/ ٤١٧) .

(٣) أخرجه اللالكائي كما في فتح الباري (١٣ / ٤١٨) وأخرجه الذهبي في العلو : (انظر مختصر العلو ص ١٥٩) .





الفصل الثاني

دفع فرية التجسيم والتشبيه

هذه العقيدة الحقة في إثبات ما أثبته الله لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ لم يسلم أصحابها من شناعة المشنعين ، فإن فريقاً من أهل البدع أخذوا على عاتقهم تشويه صورة أهل الحق ،فرموا أهل السنة والجماعة بأنهم مشبهة ومجسمة . وقد تفطن علماؤنا الأثبات لهذه الفرية فردوها وبينوا زيفها .

ومن ذلك قول الإمام أحمد رحمه الله : « لا نزيل عن الله صفة من صفاته لأجل شناعة المشنعين »[1] .

وقوله رحمه الله : « التشبيه أن تقول يد كيدي »[1] .

وقال إسحاق بن راهويه : « إنما يكون التشبيه إذا قال يد مثل يدي أو سمع كسمعي ، فهذا تشبيه ، وأما إذا قال كما قال الله يد وسمع وبصر فلا يقول كيف ولا يقول مثل ، فهذا لا يكون تشبيهاً .

قال تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ﴾» [2] .

---

(١) مدارج السالكين (٢/ ٣٥٩).

(٢) مختصر العلو ص : ٦٩ .

وقال ابن القيم رحمه الله : « واعلم أن لفظ الجسم لم ينطق به الوحي إثباتاً فيكون له الإثبات ، ولا نفياً فيكون له النفي ، فمن أطلقه نفياً أوإثباتاً سئل عما أراد به ، فإن قال : أردت بالجسم معناه في لغة العرب وهو البدن الكثيف الذي لا يسمى في اللغة جسم سواه ، فهذا المعنى منفي عن الله عقلاً وسمعاً . وإن أردتم بالجسم ما يوصف بالصفات ويرى بالأبصار ويتكلم ويعلم ويسمع ويبصر ويرضى ويغضب فهذه المعاني ثابتة لله تعالى وهو موصوف بها . فلا ننفيها عنه بتسميتكم للموصوف بها جسماً .

فإن كان تجسيماً ثبوت استوائه — على عرشه إني إذاً لمجسم

وإن كان تشبيهاً ثبوت صفاته — فمن ذلك التشبيه لا أتكتم

وإن كان تنزيهاً جحود استوائه — وأوصافه أو كونه يتكلم

فمن ذلك التنزيه نزهت ربنا — بتوفيقه والله أعلى وأعظم »[1]

وبهذا يتضح لنا الفرق بين إثبات صفات الباري سبحانه وبين التشبيه والتجسيم الذي رمى به المبتدعون أهل السنة والجماعة ، ومن هنا كان علماؤنا يعرفون أهل البدع برميهم أهل السنة بالتشبيه والتجسيم .

قال في شرح الطحاوية : « وقال إسحاق بن راهويه : علامة جهم وأصحابه دعواهم على أهل السنة والجماعة ما أولعوا به من الكذب أنهم مشبهة بل هم المعطلة . وكذلك قال خلق كثير من أئمة السلف علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة . ولهذا كُتُبُ نفاة الصفات من الجهمية والمعتزلة والرافضة ونحوهم كلها مشحونة بتسمية مثبتة الصفات مشبهة ومجسمة ويقولون في كتبهم : إن من جملة المجسمة قوماً يقال لهم المالكية ينسبون إلى

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ص : ١١٠ .

رجل يقال له مالك بن أنس، وقوماً يقال لهم الشافعية ينسبون إلى رجل يقال له محمد بن إدريس»[١] ا . هـ .

بل ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية عن الجهمية والمعتزلة أن منهم من غلا ورمى الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم بذلك حتى قال ثمامة بن الأشرس ـ من رؤساء الجهمية ـ: « ثلاثة من الأنبياء مشبهة :

موسى حيث قال : ﴿ إن هي إلا فتنتك﴾ (الأعراف : ١٥٦).

وعيسى حيث قال : ﴿ تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك﴾ (المائدة : ١١٦) .

ومحمد ﷺ حيث قال : « **ينزل ربنا** »[٢] »[٣] .

وبعد هذا البيان الواضح من علماء السلف للعقيدة الصحيحة وأنها لا تقتضي تشبيهاً ولا تجسيماً فإن الإنسان ليعجب حين يجد صاحب الرسالة المشار إليها يقول : « إن الذي دفعه إلى ما قام به هو ما رآه من تعطش الشباب المسلم ورغبتهم في الوقوف على حقيقة منهج السلف الصالح في آيات الصفات حتى يكونوا على بينة من أمرهم وحتى لا يقعوا في حبائل من ينادي بالتشبيه والتجسيم باسم وتحت راية الدفاع عن عقيدة السلف »[٤] .

* * *

(١) شرح الطحاوية ص : ٨٥/ ٨٦.

(٢) سبق تخريجه ص : ١٠ .

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ١١٠).

(٤) عقيدة الإمام الحافظ ابن كثير في آيات الصفات ص : ٥ .

*** أقول : من هؤلاء الذين ينادون بالتشبيه والتجسيم باسم وتحت راية الدفاع عن عقيدة السلف ؟**

إن دعاة العقيدة السلفية - بحمد الله - هم أبعد الناس عن التشبيه والتجسيم وها هي كتب العقيدة السلفية التي يعتمد عليها المدافعون عن عقيدة السلف - مثل كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، وكتب أئمة الدعوة النجدية وغيرهم - هل تجد فيها تشبيهاً أو تجسيماً ؟ سبحانك هذا بهتان عظيم .

ومما ذكره الكاتب أيضاً أنه لما عرض ما نقله عن ابن كثير على بعض الشباب قال : « الحمد لله الذي أوقفني على حقيقةمنهج السلف في هذه الآيات والمتمثل بإمرارها كما جاءت من غير تشبيه ولا تعطيل بعد أن كنت أعتقد فيها بظاهر النصوص على الحقيقة مع التشبيه والتجسيم »[1] .

ولهذا الشاب أقول : إن ما كنت عليه من اعتقاد التشبيه خطأ محض منك ولا ذنب للعقيدة السلفية في ذلك ، وكتابات السلفيين المعاصرين والسابقين لم تقل بالتشبيه كما أوضحنا من قبل ، والحمد لله الذي عافاك مما كنت فيه من هذا التشبيه ، ولكن اعلم أن الحق ليس في أن تترك التشبيه لتقع في التفويض أو التأويل بل الحق أن تثبت الصفات على الوجه الذي يليق بجلال الله وكماله دون تشبيه أو تعطيل .

ثم إن الكاتب - غفر الله له - ينقل عن هذا البعض أيضاً : « إنه لا يمكن لابن كثير الثقة الحافظ أن يجهل عقيدة السلف الصالح في آيات الصفات ويعلمها خلف من هذه الأمة لم يبلغوا مكانته العلمية . وكيف لا يكون ذلك

---

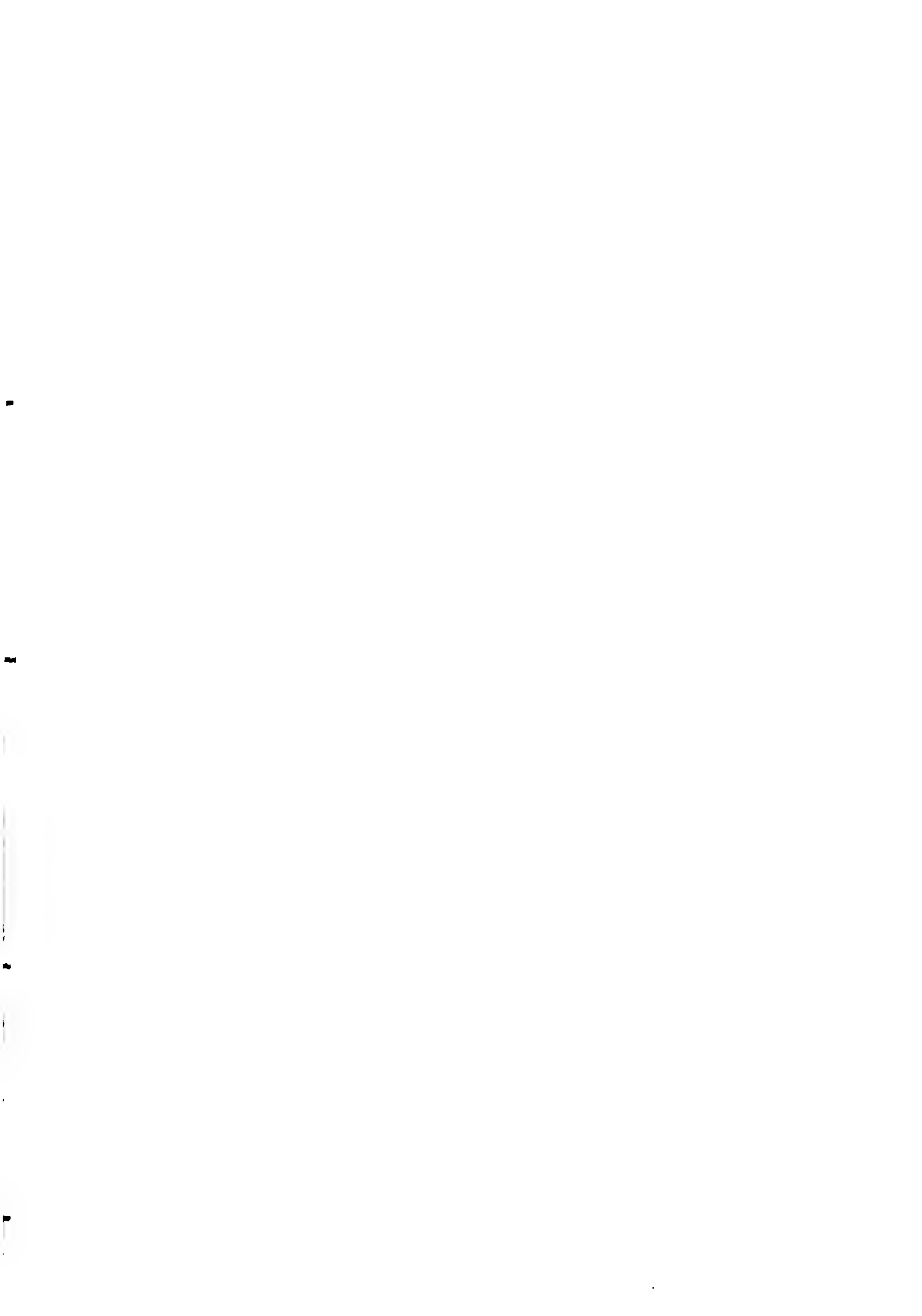
(١) المصدر السابق ص : ٦ .

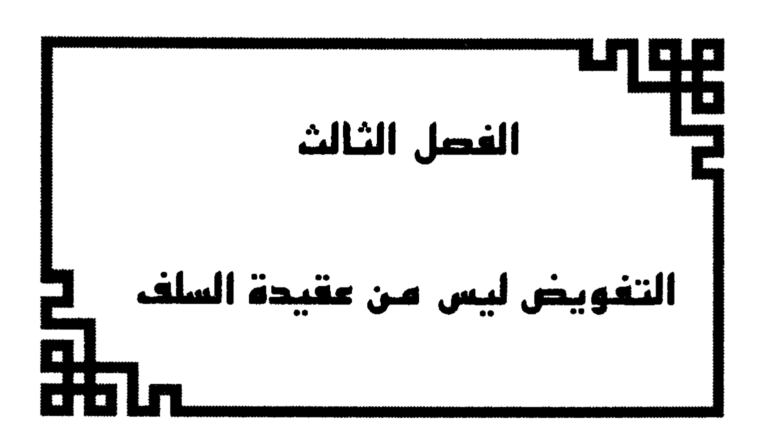
وهو تلميذ ابن تيمية رحمه الله تعالى »[١] .

قلت : لم يكن لابن كثير عقيدة غير العقيدة السلفية على ما سنبينه في الباب الثاني من هذه الرسالة بمشيئة الله تعالى ، ثم إنه إذا صح أن يقال إنه لا يمكن لابن كثير أن يجهل عقيدة السلف الصالح ؛ فإنه من باب أولى يصح أن يقال إنه لا يمكن لابن تيمية أن يجهل عقيدة السلف الصالح ؛ فهو رحمه الله أستاذ ابن كثير وهو الذي أحبه ابن كثير وفتن بحبه وأوذي بسببه . فإذا كان الأمر كذلك فها هي كتب شيخ الإسلام ابن تيمية ورسائله كالواسطية والحموية والتدمرية وغيرها توضح عقيدة السلف الصالح خير بيان فكان الواجب على الكاتب أن ينصح تلاميذه بالرجوع إليها ومعرفة عقيدة السلف بأدلتها الشرعية من خلالها ، ولست أقدح بذلك في الحافظ ابن كثير رحمه الله ، ولكني أقول: إن ما كتبه ابن تيمية أكثر وأوضح مما ذكره ابن كثير في تفسيره فكان الرجوع إلى ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية من أهم المهمات لمن رام فهم عقيدة السلف وسمى نفسه متبع السلف الصالح ليرى كيف أن عقيدة السلف هي إثبات الصفات بلا تشبيه ولا تعطيل، وأن التفويض والتأويل لم يكونا يوماً من عقيدة السلف رضوان الله عليهم .

* * *

(١) المصدر السابق ص : ٦ .





الفصل الثالث

التفويض ليس من عقيدة السلف

بينا فيما مضى منهج أهل السنة في إثبات الصفات ؛ ورددنا فرية التشبيه والتجسيم التي يرمي بها المبتدعون أهل السنة والجماعة ، ونريد هنا أن نبرئ السلف رضوان الله عليهم من مقولة أخرى راجت عند كثير من المتأخرين حتى صارت هي الفكرة السائدة عن عقيدة السلف عندهم ولا حول ولا قوة إلا بالله ، تلك هي مقولة أن السلف كانوا يقولون بالتفويض أي أنهم يؤمنون بالصفات ويفوضون المراد منها إلى الله عز وجل؛ إذ هم لا يعرفون المعنى المقصود من تلك الصفات .

وهؤلاء الذين ينسبون ذلك إلى السلف الصالح هم الذين يسميهم شيخ الإسلام ابن تيمية أهل التجهيل : « الذين يقولون أن الرسول ﷺ لم يعرف معاني ما أنزل الله من آيات الصفات ولا جبريل يعرف معاني الآيات ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك ، وكذلك قولهم في أحاديث الصفات أن معناها لا يعلمه إلا الله مع أن الرسول ﷺ تكلم بها ابتداء، فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه ».

ثم بين رحمه الله أنهم يظنون أنهم اتبعوا قوله تعالى : ﴿ **وما يعلم تأويله إلا الله** ﴾ (آل عمران : ٧) حيث وقف أكثر السلف على قوله : ﴿ **إلا الله** ﴾ وبين رحمه الله خطأ هؤلاء في معنى التأويل ، فالتأويل يراد به ثلاثة معان :

* فهو في اصطلاح المتأخرين صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن بذلك .

* والمعنى الثاني أن التأويل هو تفسير الكلام سواء وافق ظاهره أو لم يوافق وهذا هو التأويل في اصطلاح جمهور المفسرين ، وهذا التأويل يعلمه الراسخون في العلم فهو موافق لوقف من وقف من السلف على قوله : ﴿ **والراسخون في العلم** ﴾ كما نقل ذلك عن ابن عباس ومجاهد وغيرهما .

* والمعنى الثالث أن التأويل هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام ؛ فتأويل الجنة وما فيها من أكل وشرب ونحوه هو الحقائق نفسها لا ما قد يتصوره بعض الناس وهذا هو التأويل في لغة القرآن كما قال يوسف : ﴿ **يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل** ﴾ (يوسف : ١٠٠).

وقال تعالى : ﴿ **هل ينظرون إلا تأويله يوم يأتي تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق** ﴾ (الأعراف : ٥٣).

ثم قال رحمه الله : « وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله وتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله بعلمها ، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك وغيره : « الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ؛ فالاستواء معلوم يعلم معناه ويفسر ويترجم بلغة أخرى ، وهو من التأويل الذي يعلمه الراسخون في العلم ، أما كيفية ذلك الاستواء فهو التأويل الذي

لا يعلمه إلا الله تعالى »[١] .

ويمكن إجمال الأدلة التي تثبت أن السلف لم يقولوا بالتفويض فيما يلي :

١ ـ أن القول بالتفويض يقتضي أن الرسول ﷺ قد تكلم بكلام لا يعرف معناه ، وحاشاه ﷺ أن يكون كذلك .

٢ ـ أن هذا يقتضي أيضاً أن السلف كانوا يقرأون مالا يعرفون معناه ، وهذا باطل ، فعن أبي عبد الرحمن السلمي قال : حدثنا الذين كانوا يقرؤننا القرآن عن عثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي ﷺ عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل ، قالوا : فتعلمنا القرآن والعلم جميعاً .

٣ ـ أن السلف لو كانوا قد آمنوا باللفظ المجرد دون فهم لمعناه لما قال مالك رحمه الله وغيره : « الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول »[٢] فإن هذا القول يعني أنهم يعلمون الاستواء ويعرفون معناه من لغة العرب غير أنهم لا يعلمون كيفيته .

ولذا فقد عجبت حين رأيت صاحب الرسالة المشار إليها يذكر أن مالكاً رحمه الله لم يفسر الاستواء بل فوض عندما سئل فقال : « الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول »[٣] ، فكيف يكون مالك قد فوض وهو الذي

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٤ـ٣٧) .

(٢) انظر مختصر العلو ص ١٤١ وفتح الباري (١٣ / ٤١٧).

(٣) عقيدة الحافظ ابن كثير في آيات الصفات ص ٨ ومما ينبغي الإشارة إليه هنا أن المؤلف قد ذكر في هذا الموضع حديث أبي هريرة : «**يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة**» رواه الترمذي (٢٦٨٠)، وقال : هذا حديث حسن صحيح . =

قال : « إن الاستواء غير مجهول »؟ وهل تعني كلمة غير مجهول إلا أنه معروف معلوم ؟!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وجواب مالك في ذلك صريح في الإثبات ، فقد أخبر رضي الله عنه بأن نفس الاستواء معلوم وأن كيفية الاستواء مجهولة وهذا بعينه قول أهل الإثبات .

وأما النفاة فما يثبتون استواء حتى تجهل كيفيته! بل عند هذا القائل الشاك وأمثاله أن الاستواء مجهول غير معلوم ، وإذا كان الاستواء مجهولاً لم يحتج أن يقال الكيف مجهول لا سيما إذا كان الاستواء منتفياً ، فالمنتفي المعدوم لا كيفية له حتى يقال : هي مجهولة أو معلومة . وكلام مالك صريح في إثبات الاستواء وأنه معلوم وأن له كيفية لكن تلك الكيفية مجهولة لنا لا نعلمها نحن ، ولهذا بدّع السائل الذي سأله عن هذه الكيفية ، فإن السؤال إنما يكون عن أمر معلوم لنا ونحن لا نعلم كيفية استوائه وليس كل ما كان معلوماً وله كيفية تكون تلك الكيفية معلومة لنا ، يبين ذلك أن المالكية وغير المالكية نقلوا عن مالك أنه قال : « الله في السماء وعلمه في كل مكان » حتى ذكر ذلك مكي - خطيب قرطبة - في كتاب التفسير الذي جمعه من كلام مالك ، ونقله أبو عمرو الطلمنكي ، وأبو عمر بن عبد البر ، وابن أبي زيد في المختصر وغير واحد ، ونقله أيضاً عن مالك غير هؤلاء ممن لا يحصى

= وقد روي عن ابن عيينة أنه مالك بن أنس ، غير أن الحديث من رواية ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح ، وابن جريج وأبو الزبير مدلسان ، وقد عنعناه ، فالحديث ضعيف كما ذكر الشيخ الألباني . انظر مشكاة المصابيح (١/ ٨٢) ، والترمذي رحمه الله معروف بتساهله في التحسين والتصحيح فلا يغتر بتصحيحه للحديث ، أما مقام الإمام مالك رحمه الله فمحفوظ ، وإمامته في العلم والدين معروفة سواء صح الحديث أم لا والله أعلم .

عددهم مثل أحمد ابن حنبل وابنه عبد الله والأثرم والخلال والآجري وابن بطة وطوائف غير هؤلاء من المصنفين في السنة ولو كان مالك من الواقفة أو النفاة لم ينقل هذا الإثبات »[١] ا. هـ .

• قولهم أمروها كما جاءت ليس تفويضاً •

ربما كانت الشبهة التي عرضت للكثيرين هنا أنهم رأوا بعض السلف يقولون أمروها كما جاءت ، فعن الوليد بن مسلم قال : «سألت الأوزاعي والليث بن سعد ومالكاً والثوري عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية وغير ذلك فقالوا : أمضها بلا كيف »[٢] . وفي لفظة : « فكلهم قالوا : أمروها كما جاءت بلا تفسير»[٣] . وفي رواية : « فقالوا : أمروها كما جاءت بلا كيف»[٤] . وعن الأوزاعي قال : «سئل مكحول والزهري عن تفسير الأحاديث فقالا : أمروها كما جاءت »[٥] .

أقول : إنه لما رأى البعض ـ ومنهم صاحب الرسالة المذكورة [٦] ـ أن بعض السلف قالوا : « أمروها كما جاءت » ظنوا أن ذلك هو التفويض ، فنسبوه إلى السلف رضوان الله عليهم .

وليس لهم حجة في ذلك لما يلي :

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٨٠ـ١٨٢) .
(٢) مختصر العلو ص : ١٤٣ .
(٣) مختصر العلو ص : ١٤٢ .
(٤) رواه الخلال في كتاب السنة كما في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩) .
(٥) رواه الخلال في كتاب السنة كما في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٩) .
(٦) انظر ص : ٨ .

١ ـ لأنهم قالوا بلا كيف ولا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إلا من فهم من اللفظ معنى ، فمن لم يفهم من معنى اليد شيئاً لا يحتاج أن يقول بلا كيف؛ إذ نفي الكيف عمن ليس بثابت لغو من القول . إنما يحتاج ذلك من أثبت اليد صفة لله سبحانه ، فيقال له انتبه فاليد التي أثبتها ليست كالأيدي فلا تتصوروها على كيفية معينة ؛ لأن الله تعالى ليس كمثله شيء ولا يعلم كيف هو إلا هو سبحانه.

٢ ـ لأن قولهم أمروها كما جاءت يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه ، فإن هذه الألفاظ دالة على معان معينة يعرفها العرب من لغتهم ، ومعنى إمرارها كما جاءت أن يبقى اللفظ على أصل ما هو له مع اعتقاد أن صفات الله ليست كصفات المخلوقين ، ولو كان مقصودهم نفي عدم شيء بالكلية لقالوا أمروا لفظها مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد[1] .

٣ ـ أنه قد ثبت بيقين عن أئمة السلف رضوان الله عليهم أنهم أثبتوا صفات الباري سبحانه وقد ذكرنا من قبل بعض نصوصهم في ذلك، فلو كان مرادهم بقولهم : « أمروها كما جاءت » أنهم يفوضون لما قالوا بالإثبات الذي ذكرناه من قبل .

٤ ـ أن رواية بلا تفسير لا تعني عدم فهم معاني الصفات لأنه يوضحها الرواية الأخرى بلا كيف ، فالمقصود من نفي التفسير هنا نفي التفسير بالباطل كما قال محمد بن الحسن الشيباني : « فمن فسر شيئا وقال بقول جهم فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه »[2] أي من فسر تلك الصفات بأنها لا تعني صفات حقيقية لله عز وجل ، أما تفسيرها بإثباتها

---

(١) انظر في هذه النقطة والتي قبلها مجموع الفتاوى (٥ / ٤١).

(٢) سبق تخريجه ص : ١٧ .

بلا كيف فهو حق كما روى البخاري في صحيحه عن أبي العالية ، استوى إلى السماء : ارتفع . وقال مجاهد : « استوى : علا على العرش»[١] . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية : « فالاستواء معلوم يعلم معناه ويفسر »[٢] وقال أيضاً : « وقوله : من غير تفسير ، أراد به تفسير الجهمية المعطلة الذين ابتدعوا تفسير الصفات بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات »[٣] .

● عدم دقة القول بأن الظاهر غير مراد ●

شاع عند كثير من المتأخرين أن السلف كانوا يقولون عن آيات الصفات وأحاديثها : « أمروها كا جاءت مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد »، فأما قولهم : « أمروها كما جاءت » فقد ورد فيما نقلناه عن السلف من قبل ، وأما قولهم : « إن ظاهرها غير مراد » فلم نجده عن أحد من السلف ـ فيما نعلم ـ والله أعلم . ولذا جزم الذهبي رحمه الله بأنها مقالة محدثة حيث قال : «المتأخرون من أهل النظر قالوا مقالة مولدة ما علمت أحداً سبقهم بها ، قالوا : هذه الصفات تمر كما جاءت ولا تؤول مع اعتقاد أن ظاهرها غير مراد »[٤] . وأما شيخ الإسلام ابن تيمية فقد بين خطأ هذه المقولة إما من حيث اللفظ ، وإما من حيث المعنى ، فقال رحمه الله في الفتوى الحموية : « واعلم أن من المتأخرين من يقول مذهب السلف إقرارها على ما جاءت مع اعتقاد

---

(١) صحيح البخاري كتاب التوحيد باب « وكان عرشه على الماء » (فتح الباري ١٣ / ٤١٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٥/ ٣٧).

(٣) المصدر السابق (٦/ ٥٠).

(٤) انظر معارج القبول للشيخ حافظ بن أحمد حكمي (١/ ٢٩٨).

أن ظاهرها غير مراد ، وهذا اللفظ مجمل ؛ فإن قوله : ظاهرها غير مراد يحتمل أنه أراد بالظاهر نعوت المخلوقين وصفات المحدثين مثل أن يكون الله قبل وجه المصلي أنه مستقر في الحائط الذي يصلي إليه ، وأن الله معنا ظاهره أنه إلى جنبنا ونحو ذلك فلا شك أن هذا غير مراد ، ومن قال : إن مذهب السلف أن هذا غير مراد فقد أصاب في المعنى لكن أخطأ بإطلاق القول بأن هذا ظاهر الآيات والأحاديث ، فإن هذا المحال ليس هو الظاهر على ما قد بيناه في غير هذا الموضع إلا أن يكون هذا المعنى الممتنع صار يظهر لبعض الناس فيكون القائل لذلك مصيباً بهذا الاعتبار معذوراً في هذا الإطلاق .

إلى أن قال رحمه الله : « وإن كان الناقل عن السلف أراد بقوله : الظاهر غير مراد عندهم أن المعاني التي تظهر من هذه الآيات والأحاديث مما يليق بجلال الله وعظمته ولا يختص بصفة المخلوقين . . . فهذا قد أخطأ فيما نقله عن السلف أو تعمد الكذب ؛ فما يمكن أحد قط أن ينقل عن واحد من السلف ما يدل نصاً ولا ظاهراً أنهم كانوا يعتقدون أن الله ليس فوق العرش ولا أنه ليس له سمع ولا بصر ولا يد حقيقية »[١] .

وهكذا يتضح الموقف السلفي الصحيح من عبارة : « مع اعتقاد أن الظاهر منها غير مراد » وهو أن الأصل عدم استعمالها لما قد توهمه من معنى تفويض معاني الصفات وعدم إثباتها إلا أن تدعو حاجة لاستعمالها مع التنبيه حينئذ على أن المقصود بالظاهر ما قد يتبادر إلى أذهان المشبهين من كون صفات الله كصفات المخلوقين .

والحق أن هذا الموقف عام في كل اصطلاح حادث فإن أهل السنة

---

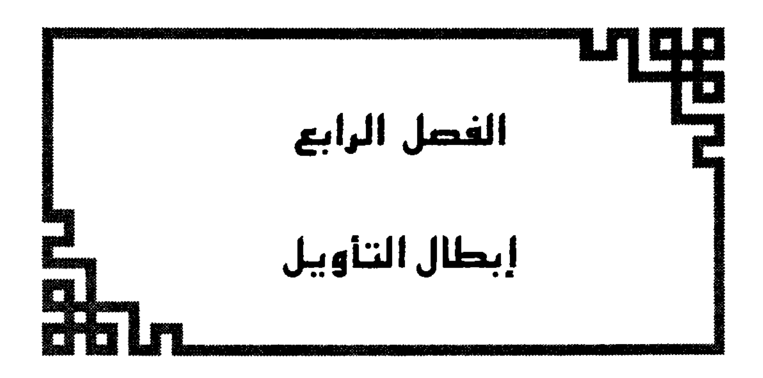
(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٠٨ - ١١٠).

ينظرون في المقصود من ذلك الاصطلاح ؛ فإن كان حقاً قبل وإلا رُفض مع التنبيه دائماً على أن التعبير عن الحق بالألفاظ الواردة هو المنهج الصواب وهو سبيل أهل السنة والجماعة .

يقول شارح الطحاوية : « فالواجب أن ينظر في هذا الباب ـ أعني باب الأسماء والصفات ـ فما أثبته الله ورسوله أثبتناه وما نفاه الله ورسوله نفيناه . . . وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها لا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها ؛ فإن كان معنى صحيحاً قبل لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة مع قرائن تبين المراد والحاجة ، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يتم المقصود معه إن لم يخاطب بها ونحو ذلك »[1] .

* * *

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/ ٢٦١) .



الفصل الرابع

إبطال التأويل

سبق أن بينا أن التأويل بمعنى صرف اللفظ عن ظاهره هو اصطلاح محدث لم يكن معهوداً عند السلف رضوان الله عليهم ، والمقصود بالتأويل في باب الصفات صرف معانيها عن ظاهرها فاليد عندهم معناها القدرة والوجه عندهم الذات أوالنعمة والإحسان وغير ذلك، وليس التأويل من كلام أهل السنة والجماعة بل هو قول الأشاعرة ومن لف لفهم وهم يزعمون أن الذي ألجأهم إلى ذلك خوف التشبيه .

ولا حجة لهم في ذلك لما أسلفنا من أن إثبات الصفات بلا كيف نعلمه ينجي من التشبيه .

ومما يبين بطلان هذه التأويلات : « أنه يلزم منها أن يكون الله قد أنزل في كتابه وسنة نبيه من هذه الألفاظ ما يضل الناس ظاهره ويوقعهم في التشبيه والتمثيل ، ويلزم منها أيضاً أن يكون الله سبحانه قد ترك بيان الحق والصواب ولم يفصح به بل رمز إليه رمزاً وألغزه إلغازاً لا يفهم منه إلا بعد الجهد الجهيد، ويلزم منها أيضاً أن الله قد كلف عباده ألا يفهموا من تلك الألفاظ حقائقها وظواهرها وكلفهم أن يفهموا منها ما لا تدل عليه ولم يجعل معها قرينة تفهم ذلك .

ويلزم أيضاً أن يكون أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في هذا النبأ العظيم وذلك إما جهل وكتمان حق، ولقد أساء الظن بخيار الأمة من نسبهم إلى جهل أو كتمان »[١] .

ولنأخذ مثالاً واحداً نبين من خلاله بطلان التأويل وليكن صفة اليدين لله سبحانه ؛ فإن الله سبحانه يقول لإبليس :

﴿ **ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي**﴾ (ص :٥٧).

والمتأمل في هذا النص وأشباهه في القرآن يجده يدل على إثبات اليدين لله سبحانه على الوجه الذي يليق به وذلك من وجوه عدة منها :[٢]

١ ـ أنه قد توافرت النصوص في صفة يدي الرحمن سبحانه مثل ذكر اليمين في حديث : «**وكلتا يديه يمين** »[٣] ، وذكر القبض في مثل قوله تعالى : ﴿**والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة** ﴾ (الزمر : ٦٧) ، والبسط في مثل قوله : ﴿ **بل يداه مبسوطتان** ﴾ (المائدة : ٤٦) ، وذكر الأصابع في قوله ﷺ : « **إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن**»[٤] . مما يؤكد أنها يد على الحقيقة وليست مجازاً .

٢ ـ أنه لو كان معنى اليد القدرة لما كان لآدم مزية على إبليس ، ولقال إبليس لربه: وأنا خُلقت بقدرتك أيضاً ، فبم ميزته عليَّ ، ولما قال موسى لآدم وقت المحاجة : « **أنت الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأسجد**

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة بتصرف ص ٣٦ .

(٢) انظر هذه الوجوه وغيرها في المصدر السابق ص ٣٢٢ وما بعدها .

(٣) أخرجه مسلم (١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٤) أخرجه مسلم : (٢٦٥٤) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه .

لك ملائكته وعلمك أسماء كل شيء »[1] وكذلك يقول له أهل الموقف إذا سألوه الشفاعة فهذه خصائص أربع له عليه السلام، فلو كان المقصود باليد القدرة لما كان لذكر خلق الله له بيده هنا معنى إذ إن هذه الأمور كلها من خصائص آدم عليه السلام فهو الذي نفخ الله فيه من روحه وأسجد له ملائكته وعلمه أسماء كل شيء ، فلما دخل معهم خلق الله إياه بيده دل ذلك على أنه شيء امتاز به عن غيره، فيستحيل أن يكون هو القدرة ؛ لأنه عليه السلام وغيره يشتركون في أن الله خلقهم بقدرته سبحانه يوضح ذلك أن موسى لما قال ذلك لآدم رد عليه آدم بقوله : « **أنت الذي اصطفاك الله بكلامه** » فلما كلمه موسى بما هو من خصائصه ردِ عليه آدم بالذي هو من خصائصه أيضاً. والله أعلم .

٢ ـ أن الله تعالى أنكر على اليهود نسبة يده إلى النقص والعيب ولم ينكر عليهم إثبات اليد له تعالَى فقال : ﴿ **وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان** ﴾ (المائدة : ٦٤).

٤ ـ أن يد القدرة والنعمة في لغة العرب لا يعرف في استعمالها أن يقال يد فلان كذا فضلا عن أن يقال فعل هذا بيمينه فضلاً عن أن يقال فعله بيديه، وإنما المستعمل في يد القدرة والنعمة أن تكون مجردة عن الإضافة وعن التثنية وعن نسبة الفعل إليها فيقال لفلان عندي يد ، ولولا يد له عندي ولا يكادون يقولون يده أو يداه عندي .

٥ ـ أن اليد إذا أطلقت وأريد بها النعمة أو القدرة فلا بد أن يقترن باللفظ ما

(١) أخرجه البخاري :(٣٤٠٩) (٤٧٣٦) (٤٧٣٨) (٦٦١٤) (٧٥١٥). ومسلم (٢٦٥٢) وأحمد (٢/ ٢٤٨/ ٢٦٤/ ٢٦٨/ ٣٩٨)، وأبو داود (٤٧٠١) ، وابن ماجه (٨٠) ، والترمذي (٢١٣٤) كلهم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

يدل على ذلك ليحصل المراد . فأين القرائن التي تدل على إرادة المجاز في مثل قوله تعالى : ﴿ **لما خلقت بيدي** ﴾.

وبعد فهذه بعض الوجوه في إبطال تأويل اليدين بالقدرة أو النعمة وغيرهما ومن أراد المزيد فعليه بمراجعه كتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم رحمهما الله تعالى ففيهما ما يثلج صدور الموحدين . والله أعلم.

وأجدني هنا مضطراً إلى التعقيب على ما نقله صاحب الرسالة المشار إليها عن الشيخ بدر الدين بن جماعة ، فقد نقل عنه أن قوله تعالى : ﴿ **لما خلقت بيدي** ﴾ فيه ثلاثة أوجه:

الأول : أن المراد باليدين مزيد العناية به في خلقه وإيجاده وتكريمه كما يقال: خذ هذا الأمر بكلتا يديك.

الثاني : أن المراد باليدين القدرة .

الثالث: أن يكون ذكر اليدين صلة لقصد التخصيص به تعالى ، ومعناه لما خلقت أنا دون غيري، ومنه قوله : ﴿ **ذلك بما قدمت يداك**﴾ أي ما قدمت أنت. ثم نقل عن ابن جماعة قوله : وأيضاً فقد جاء ﴿ **يد الله** ﴾ وجاء﴿ **بل يداه مبسوطتان** ﴾ وجاء ﴿ **بأيدينا** ﴾ وجاء ﴿ **بأيد** ﴾ فلو لم يحمل على القدرة وحمل على الظاهر لزم من تصوير ذلك ما يتعالى الله عنه »[1] ا . هـ .

والحق إن الإنسان ليعجب من إيراد الكاتب لقول ابن جماعة هذا ضمن رسالة خصصت لجمع أقوال ابن كثير رحمه الله ، فلو كان هذا النقل لتوضيح شيء قد غمض في كلام ابن كثير رحمه الله لقلنا لا بأس به ؛ ولكن الواضح

(١) انظر عقيدة الحافظ ابن كثير ص ١٩ .

أنه أقحم كلام ابن جماعة إقحاماً لينصر ما ادعاه من جواز تأويل صفات الباري سبحانه .

وعلى كل فنحن نجمل الرد على ما ذكره ابن جماعة فيما يلي :

١ ـ أما قوله : إن المراد باليدين مزيد العناية . . . إلخ ، فهذا يرده أن الأصل الحقيقة ودعوى المجاز مخالفة للأصل ، وعلى من خالف الأصل أن يأتي بالقرائن التي حملته على ذلك ، فأين ياترى تلك القرائن التي دلتك على أن المقصود باليدين هنا مزيد العناية بآدم عليه السلام؟ وأيضاً فقد خص الله تعالى نبيه عيسى عليه السلام بمزيد عناية في خلقه وإيجاده واقترنت بحمله وولادته آيات بينات ومع ذلك لم يرد نص بأن الله قد خلقه بيده مما يدل على أن خلق آدم كان بيدي الله حقيقة كما ورد في الآية الكريمة ، وعلى كل فنحن نقول : نعم إن الله قد خص آدم بمزيد عناية في خلقه وإيجاده وتكريمه ، وهذا المزيد هو أن الله سبحانه قد خلقه بيديه وأسجد له ملائكته كما دلت على ذلك النصوص الشرعية والله أعلم .

٢ ـ وأما قوله : إن المراد باليدين القدرة فيرده ما ذكرناه من قبل ومن أهمه أن يقال لو كان المقصود باليدين القدرة لما كان لآدم مزية على إبليس ، فهو أيضاً قد خلق بقدرة الله سبحانه ، ولو كان المقصود باليدين القدرة لما كان لتخصيص أهل الموقف آدم بذلك معنى حيث ينادونه قائلين : « **يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيديه ونفخ فيك من روحه وأمر الملائكة فسجدوا لك فاشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه** »[1] .

ويوضح ذلك أن أهل الموقف ينادون كل نبي بما خصه الله به فيقولون

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٠)(٣٣٦١)(٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، وأحمد (٢/ ٤٣٥/ ٤٣٦)، والترمذي (٢٤٣٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

مثلاً: « **يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض** » ، « **يا إبراهيم أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض** » ، « **يا موسى أنت رسول الله اصطفاك برسالاته وبتكليمه على الناس** ».

٣ـ وأما قوله : إن ذكر اليدين صلة لقصد التخصيص به تعالى ، ومعناه لما خلقت أنا دون غيري، فيرده معرفة الفرق بين أن ينسب الفعل إلى نفسه كما في قوله تعالى : ﴿ **لما خلقت بيدي** ﴾ (ص : ٧٥) ، وبين أن ينسب الفعل إلى الأيدي كما في قوله : ﴿ **أولم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً** ﴾ (يس : ٧٢) وكما في قوله : ﴿ **بما قدمت يداك** ﴾ (الحج: ١٠) فإنه في قوله : ﴿ **خلقت بيدي** ﴾ نسب الخلق إلى نفسه ، ثم عدى الفعل إلى اليدين وأدخل عليها الباء فكانت كقولك : كتبت بالقلم، ومثل هذا نص صريح لا يحتمل المجاز بوجه بخلاف ما لو نسب الفعل إلى اليد ابتداء كما في قوله تعالى : ﴿ **أو لم يروا أنا خلقنا لهم مما عملت أيدينا أنعاماً** ﴾ فأضاف العمل إلى الأيدي وجمعها ولم يدخل عليها الباء فكان معنى ﴿ **عملت أيدينا** ﴾ هنا : عملنا كما في قوله تعالى: ﴿ **بما قدمت يداك** ﴾ أي بما قدمت، ولهذا لم يكن خلق الأنعام مساوياً لخلق أبي الأنام[١] .

قال ابن القيم رحمه الله بعد ذكر الفروق بين خلق آدم وخلق الأنعام : «فهذه ثلاثة فروق تبطل إلحاق أحد الموضعين بالآخر، وتتضمن التسوية بينهما عدم مزية أبينا آدم على الأنعام وهذا من أبطل الباطل وأعظم العقوق للأب إذ ساوى المعطل بينه وبين إبليس والأنعام في الخلق باليدين»[٢] .

---

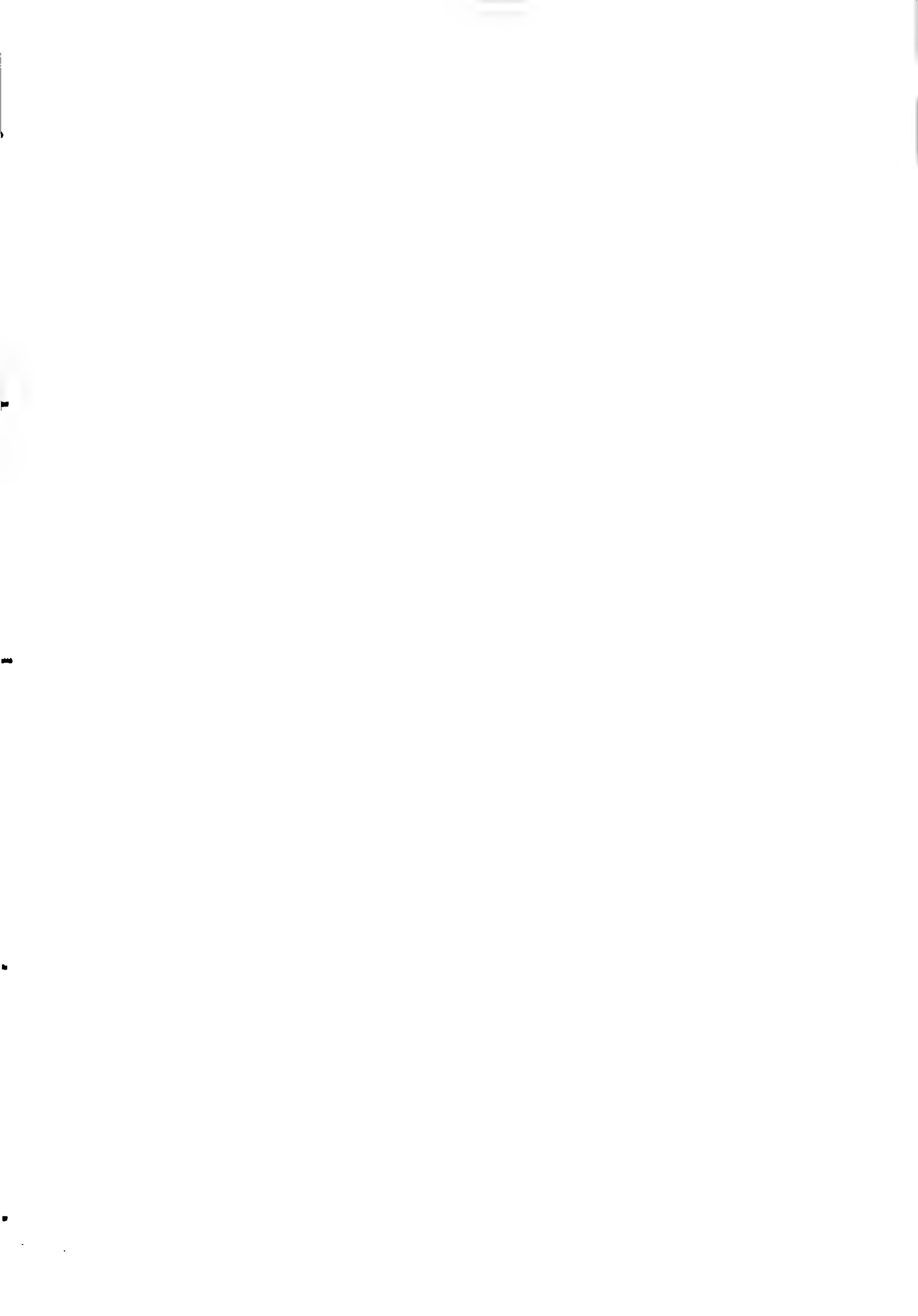
(١) من مختصر الصواعق المرسلة ص ٣٢٥ بتصرف .

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة .

٤ ـ وأما قوله إنه قد جاء ﴿ **يد الله** ﴾ وجاء ﴿ **بل يداه مبسوطتان** ﴾ وجاء ﴿**بأيدينا** ﴾ وجاء ﴿ **بأيد** ﴾. فأقول:

إنه قد ثبت أن لله تعالى يدين ليستا كالأيدي ، وأما الإفراد في قوله: ﴿**يد الله** ﴾ فليس ذلك بقادح في إثبات اليدين فإن العرب تقول: « رأيته بعيني » وسمعته « بأذني » ولا ينفي ذلك أن للمتكلم عينين وأذنين، وأما الجمع فجائز في لغة العرب أيضاً أن يطلق الجمع ويراد به المثنى كما في قوله تعالى: ﴿ **فقد صغت قلوبكما** ﴾ (التحريم: ٤) ومعلوم أنه لم يكن لهما سوى قلبين اثنين ، وأما قوله: ﴿ **بأيدٍ** ﴾ فالمقصود به: بقوة وليست الأيد هنا هي الأيدي كما سيأتي بمشيئة الله .

* * *



ليس في كلام السلف تأويل

بينا أن كثيراً من المتأخرين قد ظنوا أن عقيدة السلف في الصفات هي التفويض ووضحنا خطأ ذلك الزعم فيما مضى، والعجيب أنه قد حدث شيء قريب من هذا في موضوع التأويل، فإن البعض قد نقل عن بعض السلف نقولاً ظنها تأويلاً لبعض صفات الباري سبحانه وهي عند التحقيق ليست كذلك ، فمن ذلك ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية من أنه أمهل كل من خالفه ثلاث سنين إن جاء بحرف واحد عن السلف يخالف شيئاً مما ذكره كانت له الحجة .

قال شيخ الإسلام : « وجعل المعارضون يفتشون الكتب فظفروا بما ذكره البيهقي في كتاب الأسماء والصفات في قوله تعالى : ﴿**ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله**﴾ (البقرة : ١١٥) .

فإنه ذكر عن مجاهد والشافعي أن المراد قبلة الله ، فقال أحد كبرائهم - في المجلس الثاني - : قد أحضرت نقلاً عن السلف بالتأويل . . . فقال: قد تأولها مجاهد والشافعي وهما من السلف . قلت: هذه الآية ليست من آيات الصفات أصلاً ولا تندرج في عموم قول من يقول : لا تؤول الصفات؛ فإن الوجه هو الجهة في لغة العرب ، يقال : قصدت هذا الوجه وسافرت إلى هذا الوجه أي إلى هذه الجهة. والغرض أنه إذا

قيل : « فثم قبلة الله » لم يكن هذا من التأويل المتنازع فيه الذي ينكره منكرو تأويل آيات الصفات ولا هو مما يستدل به المثبتة »[١] .

وقال رحمه الله : « فمن تدبر ما ورد في باب أسماء الله تعالى وصفاته وأن دلالة ذلك في بعض المواضع على ذات الله أو بعض صفات ذاته لا يوجب أن يكون ذلك هو مدلول اللفظ حيث ورد حتى يكون ذلك طرداً للمثبت ونقضاً للنافي، بل ينظر في كل آية وحديث بخصوصه وسياقه وما يبين معناه من القرآن والدلالات »[٢] .

وكلام الإمام ابن تيمية رحمه الله يوضح لنا قاعدة مهمة تعيننا في فهم كثير من كلام السلف الذي قد يظنه البعض تأويلاً فاليد مثلاً تطلق في لغة العرب ، ويقصد بها اليد الحقيقية وقد يقصد بها النعمة أو القدرة بحسب السياق والقرائن ؛ ولكن ذلك لا يعني نفي اليد الحقيقية عمن ذكرت يده ، ولا يعد ذلك تأويلاً بحال ، فحينما يقول زياد لمعاوية : « إني قد أمسكت العراق بإحدى يدي ويدي الأخرى فارغة » يريد بنصف قدرتي ضبطت أمر العراق ، فإن اليد هنا استعملت بمعنى القدرة ولكن ذلك لا يعني أن زياداً ليست له يد حقيقية بل إن الأصل أن اليد لا تستعمل بمعنى القدرة أو النعمة أونحوها إلا لمن له يد حقيقية كا قرره شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال : «ومن ذلك أنهم إذا قالوا بيده الملك أو عملته يداك فهما شيئان :

أحدهما : إثبات اليد .

والثاني : إضافة الملك والعمل إليها .

---

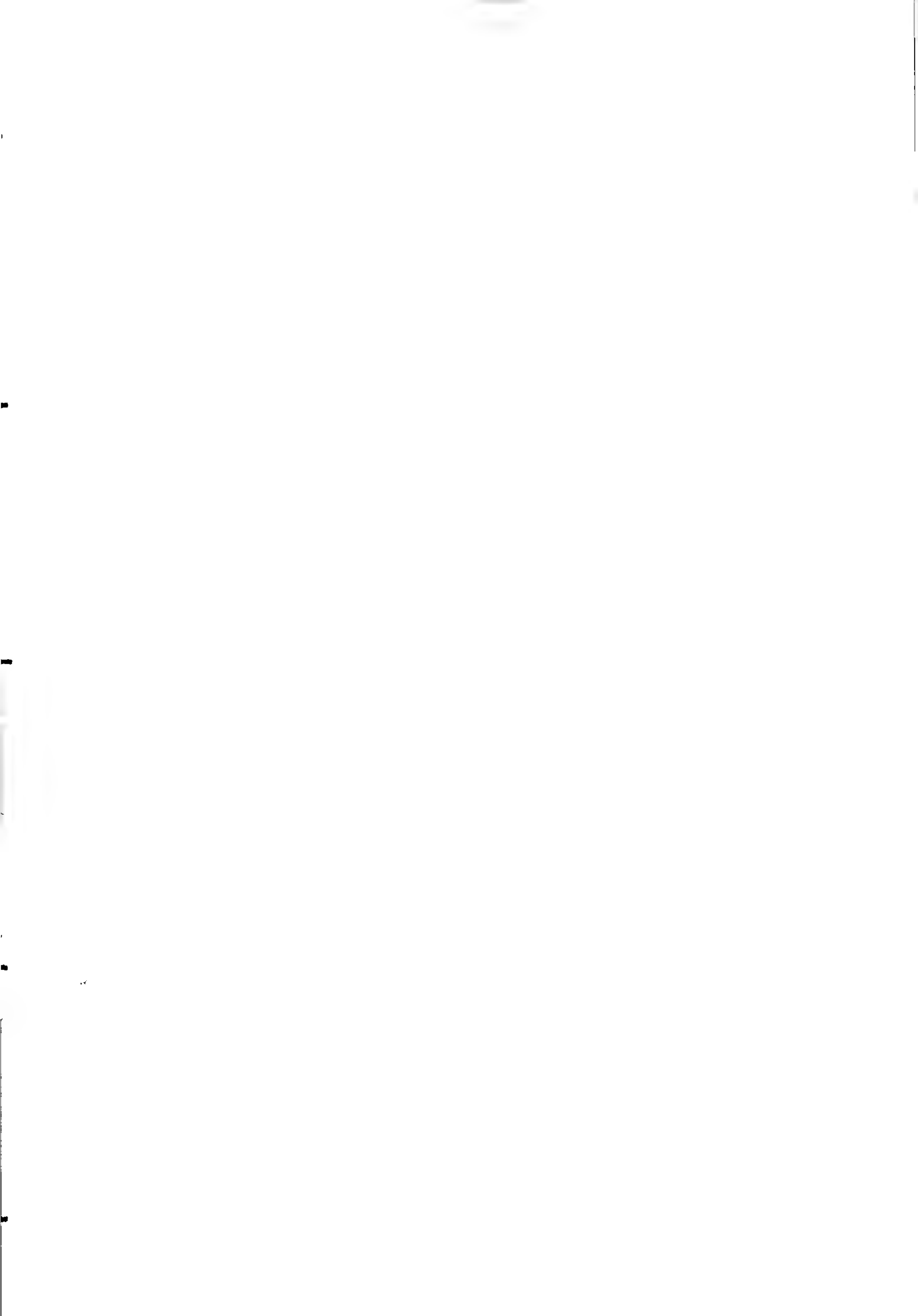
(١) مجموع الفتاوى (٦/ ١٥ ـ ١٧).

(٢) المصدر السابق (٦/ ١٨).

والثاني يقع فيه التجوز كثيرا، أما الأول فإنهم لايطلقون هذا الكلام إلا لجنس له يد حقيقة ولا يقولون: يد الهوى ولا يد الماء، فهب أن قوله: ﴿**بيده الملك**﴾ قد علم منه أن المراد بقدرته لكن لا يتجوز بذلك إلا لمن له يد حقيقة»[1].

* * *

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٧٠)، وانظر بسطاً لهذه الجزئية في مختصر الصواعق المرسلة ص: ٣٢٦ وما بعدها.



هل أول ابن عباس صفة الساق ؟

ذكرصاحب الرسالة المذكورة أن رسالته تجعل المسلم أكثر اتزاناً وهدوءاً وقال : « وعندها لا يستطيع أن يعتقد أن التأويل لبعض آيات الصفات ضلال ومروق عن الدين ، وقد قال به حبر الأمة سيدنا عبد الله بن عباس عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **يوم يكشف عن ساق** ﴾ قال ابن كثير : قال ابن عباس : يكشف عن أمر عظيم »[1] .

وقال صاحب الرسالة المشار إليها في موضع آخر قوله تعالى : ﴿ **يوم يكشف عن ساق** ﴾ (القلم : ٤٢) قال ابن كثير : وقد قال عبد الله بن المبارك عن أسامة بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس : ﴿ **يوم يكشف عن ساق** ﴾ قال : « هو يوم كرب وشدة» رواه ابن جرير ، ثم قال : حدثنا ابن حميد مهران عن سفيان بن المغيرة عن إبراهيم عن ابن مسعود أو ابن عباس ـ الشك من ابن جرير ـ : ﴿**يوم يكشف عن ساق** ﴾ قال : عن أمر عظيم كقول الشاعر : « شالت الحرب عن ساق » . وقال ابن أبي نجيح عن مجاهد : ﴿**يوم يكشف عن ساق** ﴾ قال : شدة الأمر الشديد الفظيع من الهول يوم القيامة . وقال العوفي عن ابن عباس قوله : ﴿ **يوم يكشف عن ساق** ﴾ يقول: حين يكشف الأمر وتبدو الأعمال ، وكشفه دخول الآخرة ، وكشف

---

(١) عقيدة الإمام الحافظ ابن كثير ص : ٧ .

الأمر عنه. وكذا روى الضحاك وغيره عن ابن عباس أورد ذلك كله أبو جعفر بن جرير الطبري»[١] ا. هـ.

ولنا على هذا النقل ملاحظات نجملها فيما يلي :

١ ـ أول ما يلاحظ على نقل الكاتب لكلام ابن كثير أنه أغفل أمراً مهماً وهو أن ابن كثير قد ذكر قبل ذلك حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه البخاري : « **يكشف ربنا عن ساقه فيسجد له كل مؤمن ومؤمنة ويبقى من كان يسجد في الدنيا رياءً وسمعةً فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً** »[٢].

قال ابن كثير : « وهذا الحديث مخرج في الصحيحين وفي غيرهما من طرق وله ألفاظ ، وهو حديث طويل مشهور »[٣].

وإغفال هذا الحديث خطأ كبير ؛ إذ الاقتصار على ما ذكره ابن كثير عن ابن عباس وغيره من تفسير الساق بأنها الشدة أو الكرب يوهم أن ابن كثير لا يرى غير ذلك. بينما كان الإنصاف يقتضي نقل ما ذكره ابن كثير من الحديث الصحيح ليعلم القارئ أن ابن كثير رحمه الله قد أبرأ ذمته حين ذكر ما بلغه في المسألة سواءً من حديث رسول الله ﷺ أو قول صحابي أو غيره خصوصاً وأن ابن كثير قد ذكر أن أحسن طرق التفسير عنده أن يفسر القرآن بالقرآن ثم بالسنة ثم بأقوال الصحابة[٤]. ومقتضى ذلك أنه إذا ما ذكر في تفسير الآية حديثاً صحيحاً مرفوعاً فإنه يكون هو

---

(١) المصدر السابق ص : ٢٠.

(٢) أخرجه البخاري (٤٩١٩)/ (٧٤٣٩) ومسلم (١٨٣) ولفظ مسلم « **فيكشف عن ساق** ».

(٣) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٤٠٧).

(٤) تفسير القرآن العظيم (١/ ٤).

المعتمد عنده المقدم على ما سواه من الأقوال .

٢ـ أنه إذا ثبت أن النبي ﷺ قال : « **يكشف ربنا عن ساقه** » فقد ثبتت صفة الساق لله عز وجل، وما أحسن ما قاله الشوكاني رحمه الله عند تفسير هذه الآية فإنه ذكر حديث أبي سعيد السابق والآثار الواردة عن السلف في إثبات الساق لله عز وجل كقول ابن مسعود وأبي هريرة : يكشف الله عز وجل عن ساقه ،وذكر قول ابن عباس : يكشف عن أمر عظيم وغير ذلك، ثم قال رحمه الله : وقد أغنانا الله سبحانه في تفسير هذه الآية بما صح عن رسول ﷺ كما عرفت ، وذلك لا يستلزم تجسيماً ولا تشبيهاً ، فليس كمثله شيء :

دعوا كل قول عند قول محمد فمـا آمـن في دينه كمـخاطر[1]

٣ـ أن الآية بمجردها لا تعد من آيات الصفات ، وإنما تستفاد صفة الساق من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، فمن فسر الكشف عن الساق في الآية بأنه الشدة أو الكرب أو غير ذلك مما تحتمله اللغة العربية ؛ فإنه لا يعد متأولاً ، وبالتالي فليس في كلام ابن عباس رضي الله عنه تأويل إنما يكون قوله تأويلاً لو كان مُنصباً على الحديث الذي أثبت الساق لله تعالى .

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : « ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه من الصفات ، فإنه قال : ﴿ **يوم يكشف عن ساق** ﴾ نكرة في الإثبات . لم يضفها إلى الله ولم يقل عن ساقه ، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر ، ومثل هذا

(١) « فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في التفسير » للشوكاني (٥/ ٢٧٧).

ليس بتأويل إنما التأويل صرف الآية عن مدلولها ومفهومها ومعناها المعروف »[1] .

* * *

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٤) وانظر مختصر الصواعق المرسلة ص : ٢٥ .

الفصل الخامس

هل يمكن تضييق شقة الخلاف في هذه المسألة

قال صاحب الرسالة المذكورة : « ولقد قصدت بنشر هذا العمل تضييق شقة الخلاف بين المسلمين ، وإماتة الحفائظ والأضغان بينهم . كما أن هذه الرسالة الصغيرة التي جمعت شتات أقوال الحافظ ابن كثير السلفي في آيات الصفات تجعل المسلم المتحرر من ربقة العصبية والهوى أكثر اتزاناً وهدوءاً في حكمه على من قال بقول ابن كثير . وعندها لا يستطيع أن يعتقد أن التأويل لبعض آيات الصفات ضلال ومروق عن الدين ، وقد قال به حبر الأمة سيدنا عبد الله بن عباس عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **يوم يكشف عن ساق**﴾ قال ابن كثير : قال ابن عباس : يكشف عن أمر عظيم ، كما لا يمكنه أن يعتقد أن التفويض منهج أهل الضلال كما ذكر أحد الغلاة في رسالة : أن التفويض هو عدم تفسير الاستواء مثلاً وهو تعطيل لصفة العلو . وكان قد ذكر قبل أسطر من عبارته هذه أن التعطيل من مناهج الفرق الضالة ، فعند هذا الكاتب أن من يقول أمروها كما جاءت ـ هو ضال ومعطل لأنه قال بالتفويض ولم يفسر ويزعم أنه خالف منهج السلف

الصالح »[١] .

هكذا يفصح الكاتب عن قصده وهو الوصول إلى عدم الإنكار على أهل التفويض، ولا أهل التأويل، وهذا فيما نعتقد إضاعة لعقيدة أهل السنة والجماعة كما سنذكره في محله إن شاء الله تعالى .

أما ما أحب أن أؤكد عليه هنا فهو :

أنه لا شك أن تضييق شقة الخلاف بين المسلمين أمر مطلوب ، والساعي فيه قائم بأمر عظيم ، ولكن المشكلة أن الأمر هنا ليس مجرد خلاف اجتهادي، فنطبق قاعدة أنه لا إنكار في الأمور الاجتهادية ، إن الأمر هنا أمر عقيدة أجمع عليها سلف الأمة كما ذكرناه من قبل ، وبالتالي ، فكل ما خالف هذه العقيدة فهو باطل لا نقبله ، فلا يصح إذن أن يكون تضييق شقة الخلاف بأن نقبل قول من قال بالتفويض وقول من قال بالتأويل ولا ننكر على أي منهما؛ فإن الأمة قد أجمعت على أن المصيب في مسائل الأصول واحد لا يتعدد ، و نحن قد علمنا ـ بحمد الله ـ أن الإصابة في مسألة الصفات في إثباتها بلا كيف ؛ ودلتنا النصوص الشرعية وإجماع السلف على ذلك ، وبالتالي يكون هذا هو الحق وما عداه ضلالاً ﴿ **فماذا بعد الحق إلا الضلال** ﴾ (يونس: ٣٢) .

ولشيخ الإسلام ابن تيمية كلام طيب في مسألة ادعاء التوفيق بين مذهب السلف ومذهب الخلف أحببت أن أشير إليه هنا لتعلقه بما ذكره الكاتب من محاولته تضييق شقة الخلاف بين المسلمين، فقد قال شيخ الإسلام بعد أن ذكر التفويض وأنه ليس من كلام السلف : « وقد رأيت هذا المعنى ينتحله بعض

---

(١) المصدر السابق ص : ٧.

من يحكيه عن السلف ويقول : إن طريقة أهل التأويل هي في الحقيقة طريقة السلف بمعنى أن الفريقين اتفقوا على أن هذه الآيات والأحاديث لم تدل على صفات الله سبحانه وتعالى، لكن السلف أمسكوا عن تأويلها ، والمتأخرون رأوا المصلحة في تأويلها لمسيس الحاجة إلى ذلك ويقولون : الفرق بين الطرفين أن هؤلاء قد يعينون المراد بالتأويل وأولئك لا يعينون لجواز أن يراد غيره ، وهذا القول على الإطلاق كذب صريح على السلف . . .

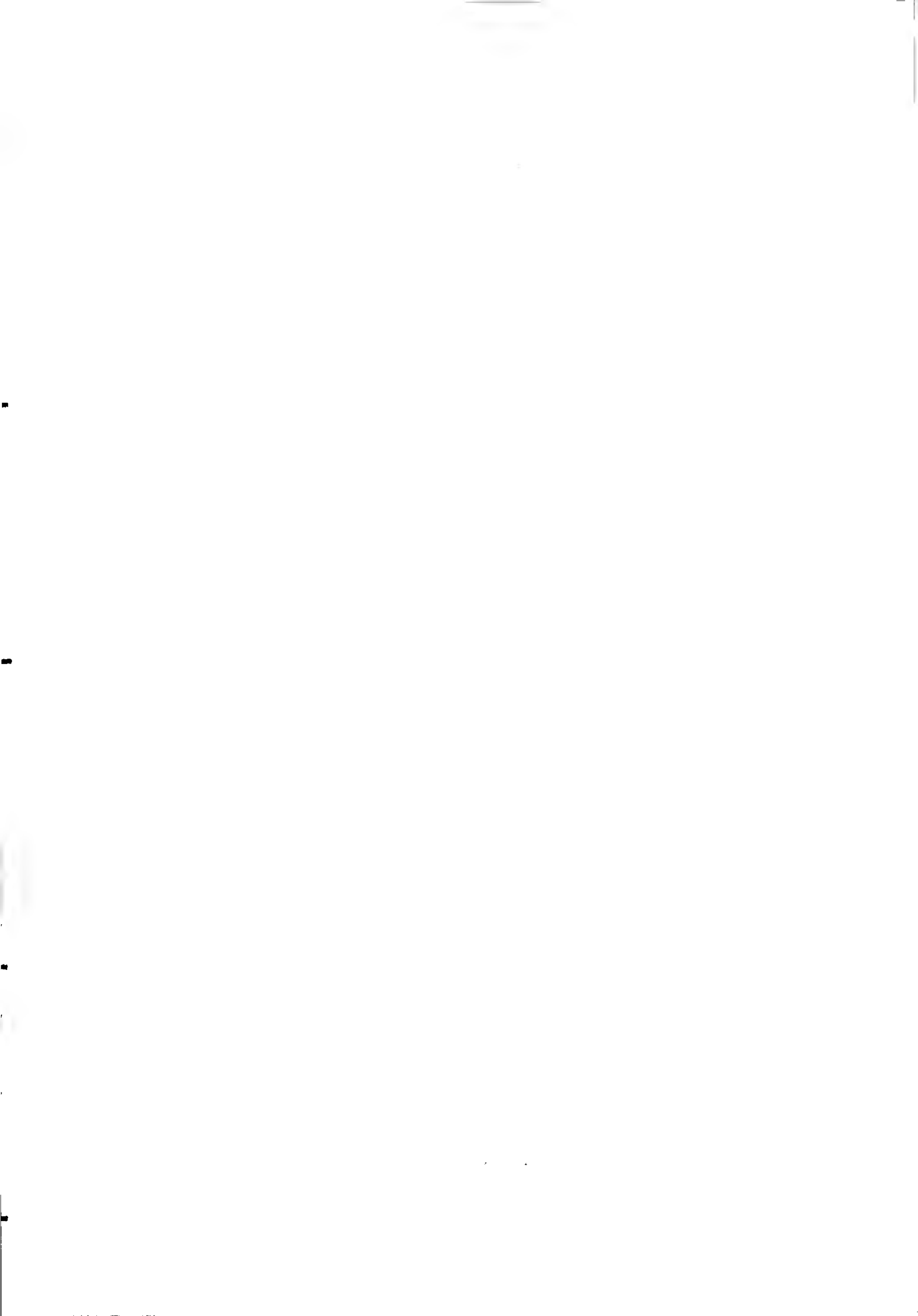
والله يعلم أني بعد البحث التام ومطالعة ما أمكن من كلام السلف ما رأيت كلام واحد منهم يدل لا نصاً ولا ظاهراً ولا بالقرائن على نفي الصفات الخبرية في نفس الأمر؛ بل الذي رأيته أن كثيراً من كلامهم يدل إما نصاً وإما ظاهراً على تقرير جنس هذه الصفات ، ولا أنقل عن كل واحد منهم إثبات كل صفة بل الذي رأيته أنهم يثبتون جنس هذه الصفات ، وما رأيت أحداً منهم نفاها ، وإنما ينفون التشبيه ، وينكرون على المشبهة »[1] .

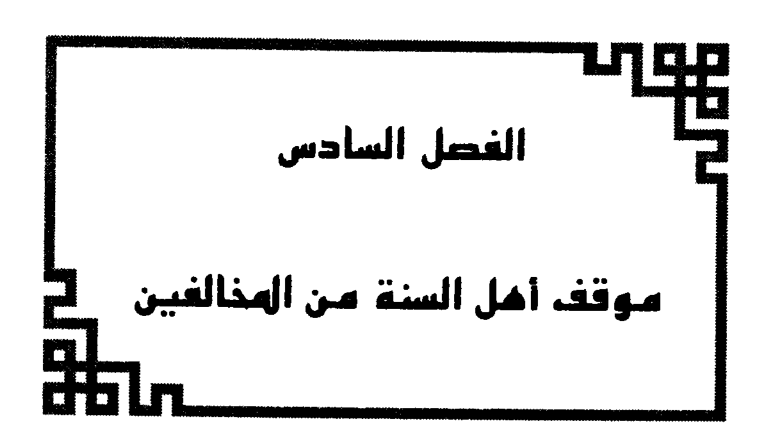
وهكذا بين رحمه الله أن التفويض ليس من كلام السلف من حيث الأصل حتى يقال : إن أهل التأويل متفقون مع السلف في أن الآيات والأحاديث لم تدل على صفات حقيقية لله تعالى بل كلا القولين باطل مخالف لما كان عليه السلف .

الثاني : أما ماذكره الكاتب من أن ابن كثير قد نقل عن بعض السلف تفويضاً أو تأويلاً فقد سبق الرد عليه وبيان أن التفويض والتأويل ليسا من عقيدة السلف رضوان الله عليهم .

❁ ❁ ❁

(١) مجموع الفتاوى (٥/١٠٨ - ١١٠).





الفصل السادس

موقف أهل السنة من المخالفين

يقول صاحب الرسالة المشار إليها : « وفي الداخل رايات ترفع وشعارات ينادى بها على أن أصحابها هم وحدهم الذين ضمنوا دخول الجنة، وأطلقوا على أنفسهم «الفرقة الناجية » « الطائفة المنصورة » « أهل الجنة» ومن عداهم من المسلمين يعتبرونهم في عداد الوثنيين تارة ، ويصفونهم بالكفر والضلال تارة أخرى ، حتى ولو كانوا يمثلون السواد الأعظم من المسلمين، ولو كانوا ممن يواظبون على الجمعة والجماعات ويفعلون جميع الخيرات ، وحجتهم في ذلك أن غيرهم خالف منهج السلف في آيات الصفات »[١] .

والحق إن الإنسان ليتعجب من إطلاق مثل هذا القول وادعاء أن أصحاب العقيدة السلفية يعتبرون كل من خالفهم في عداد الوثنيين ويصفونهم بالكفر والضلال ، فليس لهذا الزعم نصيب من الصحة، ونحن نوضح باختصار موقف أصحاب العقيدة السلفية من مخالفيهم كما تعلمناه

---

(١) عقيدة الحافظ ابن كثير ص: ١١١ .

من أئمتنا فنقول :

أولاً: أهل السنة والجماعة المتبعون لسلف الأمة هم الفرقة الناجية ، وهم الطائفة المنصورة حسبما أشار إليه حديث افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة [١] وهي الجماعة ، وحديث : « **لاتزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم** »[٢] .

وقد بين علماؤنا أن الفرقة الناجية المنصورة هي أهل السنة والجماعة ، وقد قال شيخ الإسلام في أول العقيدة الواسطية : « فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة أهل السنة والجماعة »[٣] .

وعلى ذلك فلا حرج على أهل السنة والجماعة المتبعين للسلف أن يطلقوا على أنفسهم أنهم الطائفة المنصورة أو الفرقة الناجية غير أننا لم نسمع من قبل باستعمال أهل السنة والجماعة لمصطلح أهل الجنة ، فإن أهل السنة يعتقدون أن من مات على التوحيد الخالص دخل الجنة على ما وردت به النصوص الصحيحة ،ولا يعني ذلك أنه غير مستحق للوعيد بسبب معاصٍ أو ذنوب ارتكبها؛ لكنه تحت المشيئة إن شاء الله عذبه وإن شاء غفر له كما قال تعالى :

---

(١) روى أبو داود (٤٥٩٧) من حديث معاوية رضي الله عنه مرفوعاً : « **ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين ملة ، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين ، ثنتان وسبعون في النار ، وواحدة في الجنة وهي الجماعة** » والحديث أخرجه أحمد (٤/ ١٠٢) والدارمي (٢٤٢٣) والحاكم (١/ ١٢٨) ، وقد أورده الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٣٥٨) ونقل تحسين إسناده عن ابن حجر وتصحيحه عن طائفة .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عن هذا الحديث : الحديث صحيح مشهور في السنن والمسانيد (مجموع الفتاوى ٣/ ٣٤٥).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم (١٩٢٠)، وابن ماجه (١٠) من حديث ثوبان رضي الله عنه .

(٣) العقيدة الواسطية بشرح الدكتور صالح الفوزان ص: ٩، ١٠ .

﴿ إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾

(النساء : ٤٨ ، ١١٦) .

وأهل السنة يعتقدون أيضاً أن من خالف العقيدة الصحيحة فإنه مستحق للوعيد بقدر ما خالف من العقيدة الحقة ، ولكنه أيضاً تحت المشيئة ما لم يشرك بالله عز وجل .

وعلى كل حال فمسألة الجنة والنار هي إلى الله سبحانه وتعالى ، وأهل السنة لا يشهدون لمعين أنه من أهل الجنة أو أنه من أهل النار إلا من ورد بحقه نص شرعي ، قال الإمام الطحاوي رحمه الله : « ولا ننزل أحداً منهم جنة ولا ناراً » وقال ابن أبي العز في شرح ذلك : « يريد أنّا لا نقول عن أحد معين من أهل القبلة إنه من أهل الجنة أو من أهل النار إلا من أخبر الصادق ﷺ أنه من أهل الجنة كالعشرة رضي الله عنهم »[1] .

ومن أجل هذا نقول : إن أهل السنة المتبعين لعقيدة السلف الصالح لا يعتقدون أبداً أنهم ضمنوا الجنة ، وأن من عداهم من المسلمين يعتبرون في عداد الوثنيين ، ومن قال بشيء كهذا فهو مخالف لعقيدة السلف رضوان الله عليهم .

ثانياً : إنه ليس صحيحاً أن دعاة العقيدة السلفية يعتبرون من عداهم وثنيين أو يصفونهم بالكفر والضلال لمجرد أنهم خالفوا منهج السلف في مسألة الصفات ، بل إنهم يرون مخالفيهم على درجات ، فبينما يشتد نكير علماء أهل السنة مثلاً على الجهمية الذين خالفوا أهل السنة في مسألة الصفات حتى خرّجهم بعض العلماء من الثنتين وسبعين فرقة ، فإننا لا نجد

---

(١) شرح الطحاوية لابن أبي العز ص : ٥٣٧ .

أحداً من علماء الدعوة السلفية قال بمثل ذلك في الأشاعرة وما ذلك إلا لأن بدعة الجهمية أخطر وأشد وأقوالهم فيها كذب صريح مثل نفي الأسماء والصفات بالجملة ،والقول بخلق القرآن ، وغير ذلك . أما الأشاعرة فلا نعلم أحداً كفرهم من علماء أهل السنة لا القدماء ولا المعاصرين ، وقد جاء في فتاوى اللجنة الدائمة جواباً على من سأل عن حكم من مات على التوحيد الأشعري ما نصه : « أمره إلى الله سبحانه وتعالى ؛ لأن الأشاعرة ليسوا كفاراً ، وإنما أخطأوا في تأويلهم بعض الصفات »[١] .

ثالثاً : إن مما تعلمناه من كتب العقيدة الصحيحة أن نفرق بين من كان قائماً على بدعة معينة جعلها همه وديدنه ، وبين من أخطأ من أهل العلم فقال في مسألة أو مسائل بقول بعض أهل البدع ، فالإمام ابن حجر والإمام النووي وغيرهما يؤولون الصفات ومع ذلك فنحن لا ندخلهم بحال في عداد المبتدعين ، ولكننا نعتبرهم مخطئين فيما أولوا من الصفات ، ولهم عندنا بعد ذلك وافر التقدير والاحترام باعتبارهم من علمائنا وأئمتنا الكرام .

قال ابن أبي العز في شرح الطحاوية : « وهذا أمر متيقن به في طوائف كثيرة وأئمة في العلم والدين ،وفيهم بعض مقالات الجهمية أو المرجئة أو القدرية أو الشيعة أو الخوارج ، ولكن الأئمة في العلم والدين لا يكونون قائمين بجملة تلك البدع بل بفرع منها ، ولهذا انتحل أهل هذه الأهواء لطوائف من السلف ، فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضاً ، ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطِئون ولا يكفرون »[٢] .

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٣ / ١٦٢).

(٢) شرح الطحاوية ص: ٤٣٨ .

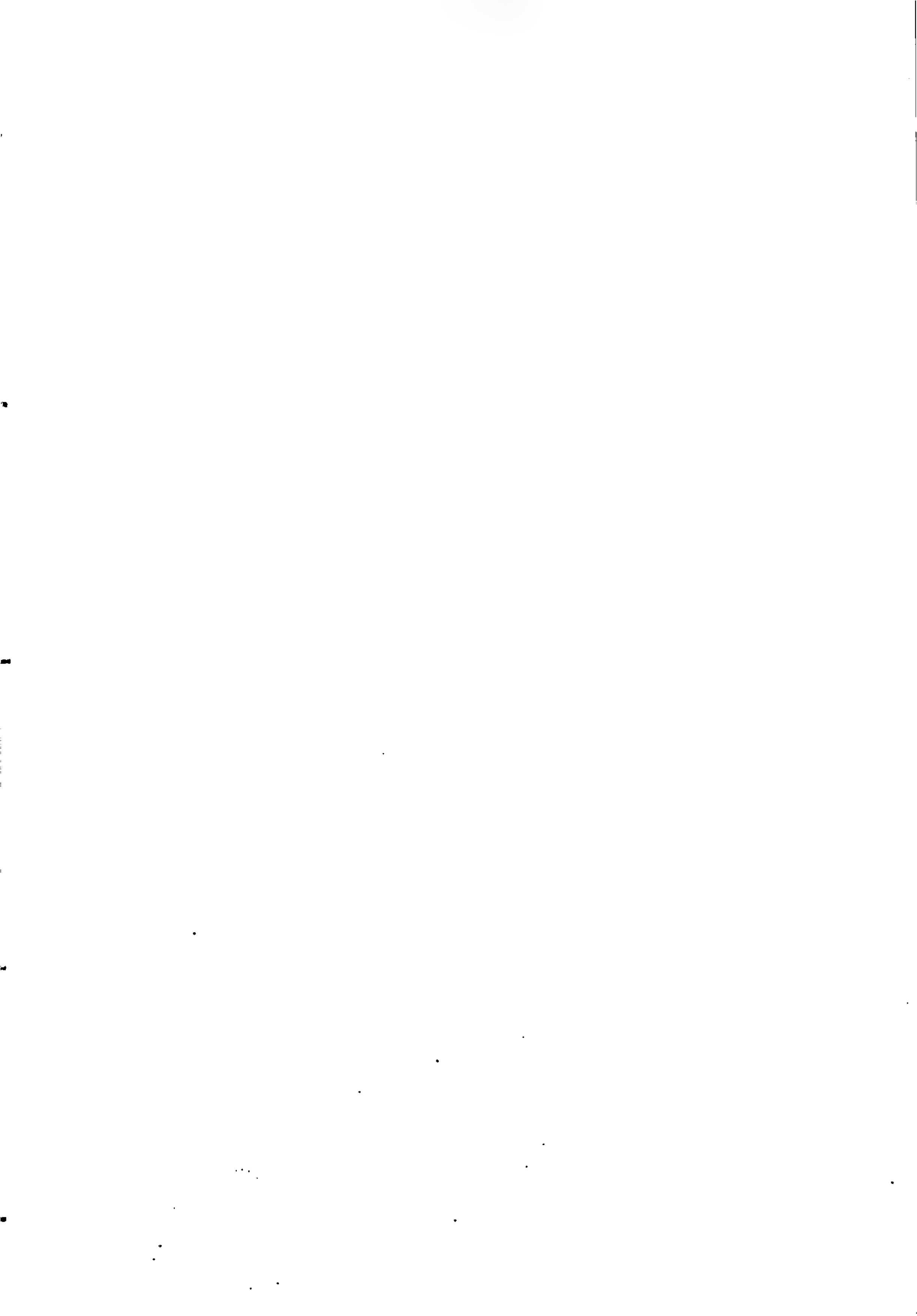
فإذا كان هذا قول ابن أبي العز فيمن وقع في شيء من كلام الخوارج والشيعة والجهمية ونحوهم؛ فما بالك بمن وقع فقط في شيء من كلام الأشاعرة وهم بالطبع أقرب إلى أهل السنة والجماعة من كل من ذكر ابن أبي العز رحمه الله ؟

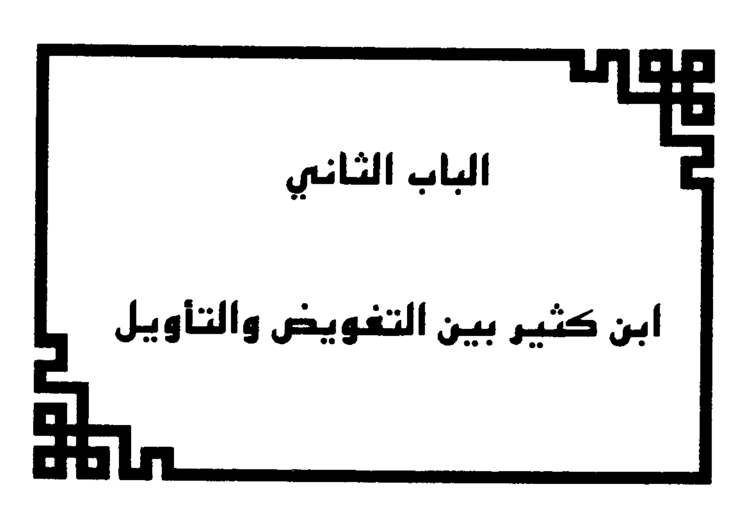
ومن أجل ذلك جاء في فتاوى اللجنة الدائمة : « موقفنا من أبي بكر الباقلاني والبيهقي وأبي الفرج ابن الجوزي وأبي زكريا النووي وابن حجر وأمثالهم ممن تأول بعض صفات الله تعالى أو فوضوا في أصل معناها : أنهم في نظرنا من كبار علماء المسلمين الذي نفع الله الأمة بعلمهم؛ فرحمهم الله رحمة واسعة وجزاهم عنا خير الجزاء ، وأنهم من أهل السنة فيما وافقوا فيه الصحابة رضي الله عنهم وأئمة السلف في القرون الثلاثة التي شهد لها النبي ﷺ بالخير وأنهم أخطأوا فيما تأولوه من نصوص الصفات ، وخالفوا فيه سلف الأمة وأئمة السنة رحمهم الله سواء تأولوا الصفات الذاتية وصفات الأفعال أم بعض ذلك »[1] .

وبعد فتلك هي عقيدة أهل السنة وهذا موقفهم من مخالفيهم ، فأهل السنة والجماعة يثبتون صفات الله عز وجل بلا تكييف ولا تشبيه ولا تأويل ولا يقولون بالتفويض ، ولكنهم أهل الحق والعدل فلا يطلقون على كل من خالفهم في شيء من ذلك أنه كافر أو ضال أو في عداد الوثنيين هذا ما علمناه من كتب أهل العقيدة السلفية، ومن قال بغير ذلك فقد أخطأ وجانب الصواب والله تعالى أعلم .

* * *

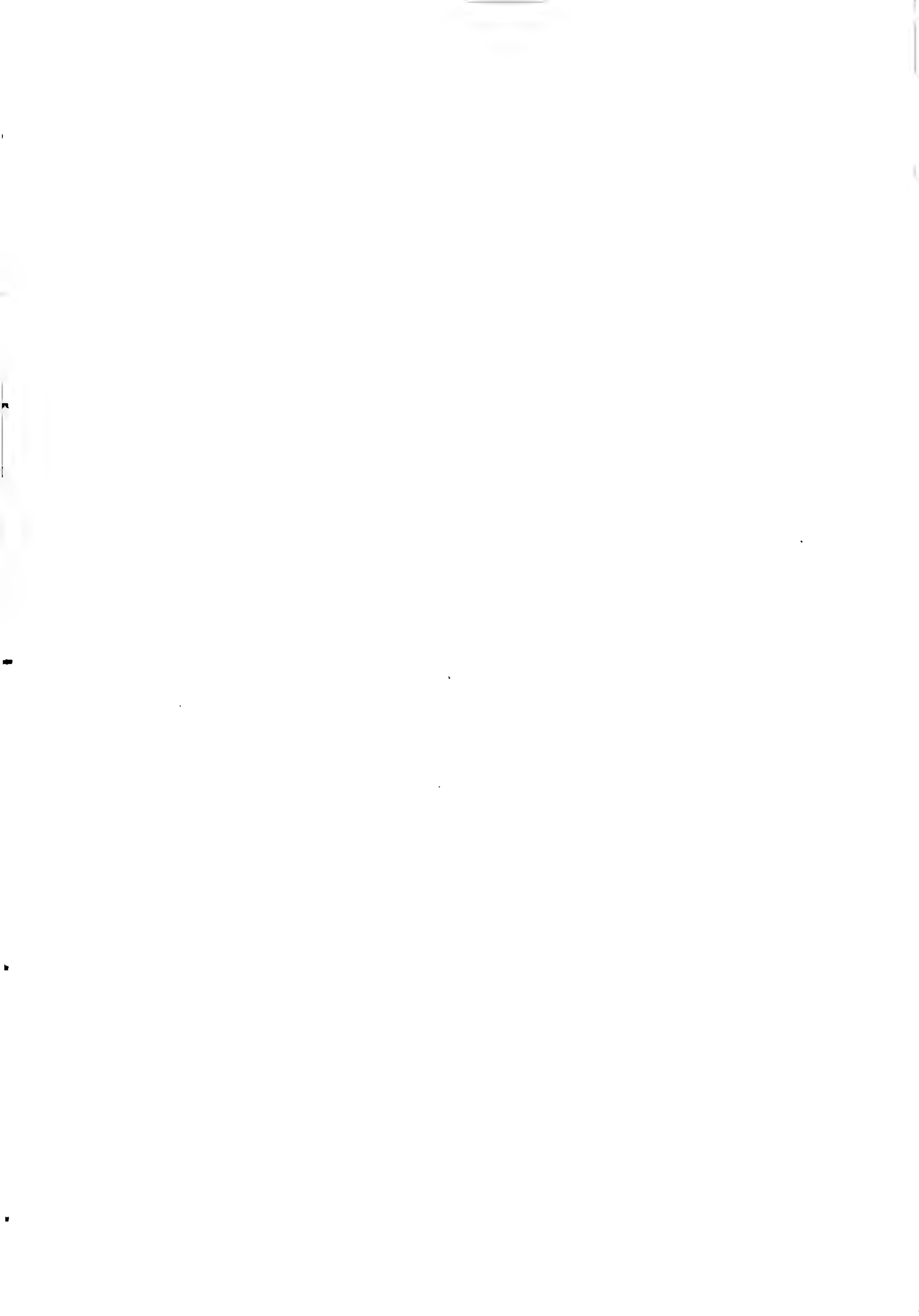
(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٣ / ١٧٣).

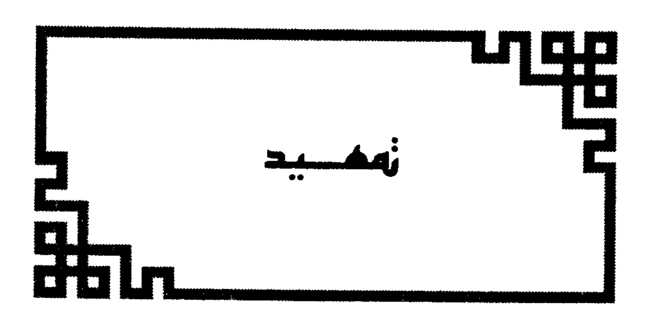




الباب الثاني

ابن كثير بين التفويض والتأويل





إذا كانت العقيدة السلفية الصحيحة كما أسلفنا هي إثبات صفات الباري سبحانه من غير تشبيه ولا تعطيل ، وإذا كان السلف رضوان الله عليهم بريئين من التفويض والتأويل ، فهل كان للحافظ ابن كثير رحمه الله عقيدة غير ذلك ؟

إن صاحب رسالة « عقيدة الإمام الحافظ ابن كثير » يريد أن يقول إن ابن كثير قد قال بالتفويض وجنح أيضاً إلى التأويل في بعض ما أورده من تفسيره ، وصاحب الرسالة المذكورة ، وإن اكتفى بذكر كلام ابن كثير بلا تعليق في معظم الأحيان إلا أنه قد أفصح في مقدمة رسالته عن ما يريد أن يقوله من خلال نقله لأقوال ابن كثير رحمه الله وهو أن ابن كثير كان من المفوضة والمؤولة في نفس الوقت .

وقبل أن نناقش ما ذكره الكاتب بشيء من التفصيل نحب أن نذكر بأمرين مهمين :

أما الأول : فهو أنه لو فرض أن ابن كثير رحمه الله قد قال بتفويض أو تأويل فلسنا ملزمين باتباعه في ذلك ، فديننا علمنا أن كل إنسان يؤخذ من قوله ويرد إلا المعصوم ﷺ ، فالمسلم إذا بان له الحق بدليله وجب علبه اتباعه ولا يضره أن يكون قد خالف في ذلك من خالف . على أن ذلك لا يعني أن

نتنقص من قدر أولئك العلماء الذين خالفوا في بعض مسائل الدين إذا ما كانوا في الأصل ممن يتبع الكتاب والسنة ويخالفون أهل البدع ونقول لعل لهم عذراً فيما وقعوا فيه من خطأ وإن كنا لا نتابعهم فيه .

وأما الأمر الثاني : فهو أن الإمام ابن كثير رحمه الله هو تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية ، فقد « أخذ عنه وفتن بحبه وامتحن بسببه » كما قال ابن حجر في الدرر الكامنة [١] .

وذكر ابن قاضي شهبة أنه كانت له خصوصية بالشيخ تقي الدين ابن تيمية ومناضلة عنه واتباع له في كثير من آرائه ، وكان يفتي برأيه في مسألة الطلاق وامتحن بسبب ذلك وأوذي [٢] .

ومن ناحية ثانية فإن ابن كثير هو شيخ ابن أبي العز صاحب شرح الطحاوية ؛ ذلك الكتاب العظيم الذي بين عقيدة السلف خير بيان وخصوصاً مسألة إثبات صفات الباري سبحانه ، وربما كانت غالبية مادة ذلك الشرح النفيس مأخوذة من كلام ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى .

وقد ذكر ابن أبي العز الحافظ ابن كثير ووصفه بأنه شيخه في ثلاثة مواضع نقل فيها آراء ابن كثير رحمه الله [٣] .

وإذا كان ابن كثير تلميذاً لابن تيمية وشيخاً لابن أبي العز فإنه يستبعد أن يكون له عقيدة أخرى غير ما ذكراه وبيناه .

---

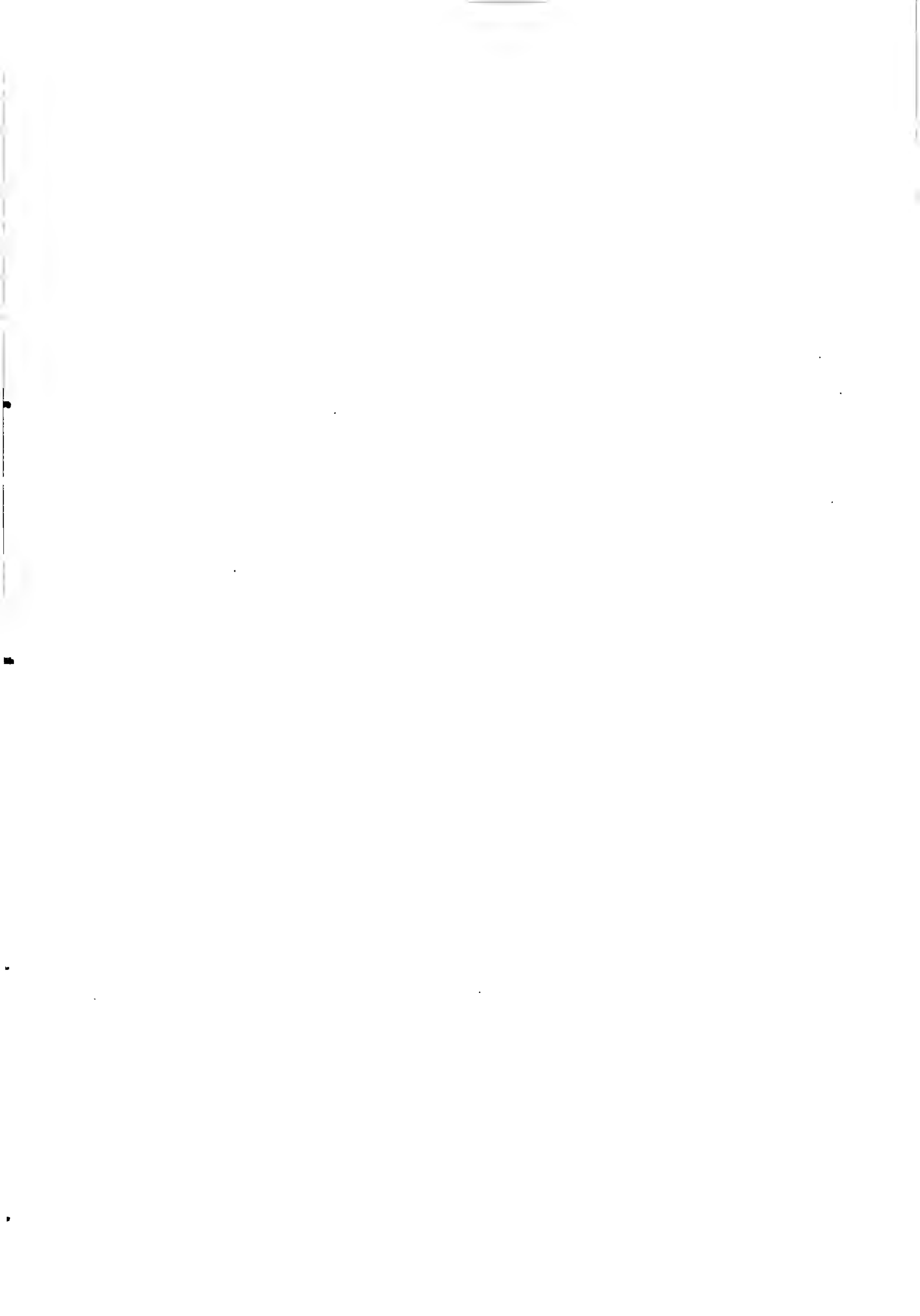
(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (١/ ٣٧٣).

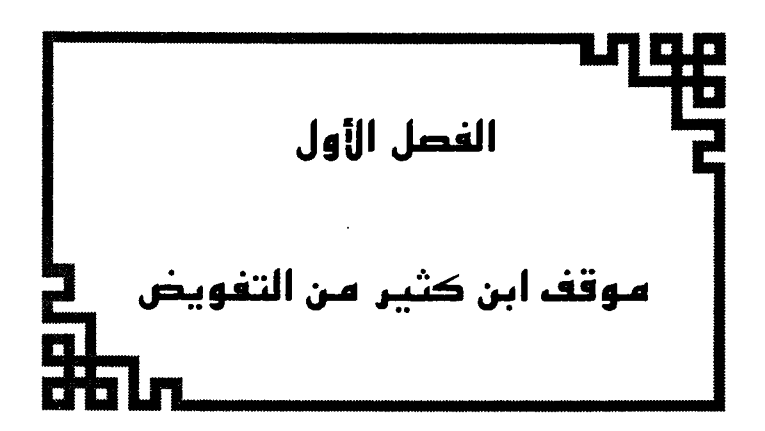
(٢) طبقات الشافعية ابن قاضي شهبة (٣/ ١١٥).

(٣) انظر شرح الطحاوية ص : ٢٧٧ ، ٤٨٠ ، ٦٠٣ .

ولست أزعم أن مجرد تلمذته على شيخ الإسلام ابن تيمية وأستاذيته لابن أبي العز كافيان في إبطال أن يكون لابن كثير عقيدة غير ما ذكره أستاذه وتلميذه ، ولكنه استئناس نستأنس به لو لم يكن لدينا من كلام ابن كثير ما يبطل ذلك ، فكيف وكلامه رحمه الله صريح في إثبات الصفات كما سنذكره بمشيئة الله عز وجل .

* * *





الفصل الأول

موقف ابن كثير من التفويض

قال ابن كثير رحمه الله عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **ثم استوى على العرش**﴾ (الأعراف : ٥٤) : « فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جداً ليس هذا موضع بسطها ، وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً ، وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل ، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله تعالى ، فإن الله لا يشبهه شيء من خلقه : ﴿**ليس كمثله شيء وهو السميع البصير** ﴾ ، بل الأمر كما قال الأئمة منهم نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري : من شبه الله بخلقه كفر ، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر . وليس فيما وصف الله نفسه ولا رسوله تشبيه ، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى »[1] .

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٢٢٠).

وهذه القطعة من كلام ابن كثير رحمه الله تمثل خلاصة معتقده في الصفات وهو لا يختلف ـ بحمد الله ـ عن ما بيناه من كلام السلف رضوان الله عليهم في ذلك ، غير أن صاحب الرسالة المذكورة أورد كلام ابن كثير السابق واعتبره دليلاً على التفويض إذ إنه ذكره في معرض رده على من وصفه بأحد الغلاة الذي ذكر أن التفويض من مناهج الفرق الضالة [١] .

والحق أن هذا النقل من كلام ابن كثير رحمه الله لا يفيد الكاتب فيما ذهب إليه من التفويض، وإن الناظر في كلام ابن كثير لا يجد منه إلا إثباتاً للصفات على ما كان عليه سلف الأمة من غير تشبيه ولا تعطيل وبيان ذلك كالتالي :

١ ـ قوله : « وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح مالك والأوزاعي . . . إلخ ».

فابن كثير رحمه الله أجل ـ إن شاء الله ـ من أن يجهل العقيدة الصحيحة التي كان عليها هؤلاء الأعلام والتي بيناها من قبل ، وكيف يجهل ذلك وهو تلميذ ابن تيمية الذي كان خير من وضح عقيدتهم ، وهب أن ابن كثير كان يرى أن عقيدة هؤلاء هي التفويض أفلم يكن من المناسب في هذا المقام أو غيره أن ينبه على خطأ شيخه في نسبة الإثبات إلى أولئك العلماء ويقول إنهم كانوا يقولون بالتفويض لا الإثبات .

٢ ـ قوله : « إمرارها كما جاءت » .

وقد بينا من قبل أن هذه الكلمة لا تعني التفويض بل تعني إثبات الصفات من غير تشبيه ولا تعطيل ويؤكد ذلك:

---

(١) انظر عقيدة الحافظ ابن كثير ص : ٨.

٣ ـ قوله : « من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل » .

إذ إن الخوف من التكييف والتشبيه إنما يكون على من أثبت الصفات ، فيقال له اعلم أن إثباتك للصفات لا يعني أن تشبه الله بخلقه ولا يعني أن تكيف بأن تعتقد أن الله على كيفية كذا أو تسأل عن صفاته سبحانه بكيف ، أما صفاته من فوض فلا يحتاج إلى هذا التقيد لأنه لم يثبت لله صفة أصلاً بل قال : لا أعلم معاني تلك الصفات .

٤ ـ قوله : « والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله تعالى » .

فإنه لا يتأتى نفي الظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين إلا مع إثبات الصفات كما بينا في قولهم : « ولا تشبيه » . واعلم أن قوله : « والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين . . . إلخ» لا يدخل فيما أنكره ابن تيمية والذهبي وغيرهما من قولهم : « والظاهر غير مراد » وذلك لأن ابن كثير قد قيده بقوله : « المتبادر إلى أذهان المشبهين » فليس كل ظاهر منفياً بل الظاهر الذي يتوهمه المشبهون هو فقط المنفي عن الله سبحانه .

٥ ـ نقله لقول نعيم بن حماد في تكفير من جحد صفات الله ومن شبه الله بخلقه على سواء ، وبيانه أن ليس فيما وصف الله به نفسه ولا وصفه به رسوله تشبيه مما يعني إثبات ما أثبته الله ورسوله وأن ذلك ليس بتشبيه .

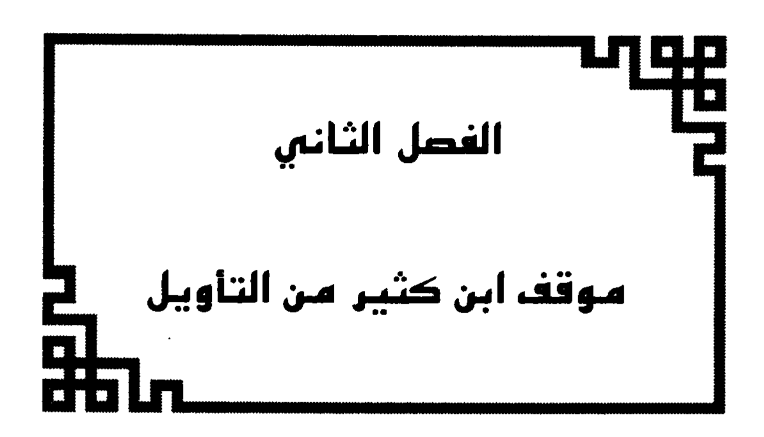
٦ ـ قوله : « فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلاله ، ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى» .

فإن هذا القول كاف وحده ـ بمشيئة الله ـ في بيان عقيدة الحافظ ابن كثير ألا

ترى إليه قال : « أثبت » ، ولم يقل فوض . وقال : « على الوجه الذي يليق بجلال الله » ، فأثبت الصفة وفوض الكيفية لله سبحانه ، وبين أن هذه الكيفية على الوجه الذي يليق بجلال الله سبحانه وتعالى .

وهكذا نجد أن ابن كثير رحمه الله لم يقل بالتفويض ، ولم يخالف عقيدة السلف رضوان الله عليهم .

* * *



الفصل الثاني

موقف ابن كثير من التأويل

ذكر صاحب الرسالة المشار إليها أن رسالته تجعل المسلم أكثر اتزاناً وهدوءاً في حكمه على من قال بقول ابن كثير وقال : « وعندها لا يستطيع أن يعتقد أن التأويل لبعض آيات الصفات ضلال ومروق عن الدين ، وقد قال به حبر الأمة سيدنا عبد الله بن عباس عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **يوم يكشف عن ساق** ﴾ . . . إلخ[1] .

وهذه القطعة من كلام صاحب الرسالة فيها أمور ثلاثة :

أولها : أنه يرى جواز التأويل وأنه ليس ضلالاً ، وقد بينا بطلان ذلك من قبل فلا نحتاج إلى إعادة القول فيه غير أننا نقف عند قوله : « مروق عن الدين » فإن كان مقصوده بهذه العبارة أن من أنكروا التأويل من دعاة العقيدة السلفية يحكمون على من أول بالخروج من الدين فهذا غير صحيح، وأهل الحق الذين ينكرون التأويل لا يرون في التأويل كفراً بل يرونه خطأ وبدعة لم تكن على عهد السلف رضوان الله عليهم ، وهذه كتب الإمام ابن تيمية وابن القيم وغيرهما ليس فيها تكفير من قال بالتأويل : « فمن عيوب أهل البدع

(١) عقيدة الحافظ ابن كثير ص : ٧.

تكفير بعضهم بعضاً ، ومن ممادح أهل العلم أنهم يخطئون ولا يكفرون »[1] .

وثاني هذه الأمور : أنه نسب التأويل إلى ابن عباس رضي الله عنه وقد رددنا هذه النسبة من قبل فلتراجع .

وأما الأمر الثالث : فهو التلميح إلى أن في بعض كلام ابن كثير تأويلاً ، ويبين ذلك من ذكره أن رسالته تجعل المسلم لا يعتقد أن التأويل لبعض آيات الصفات ضلال ومروق عن الدين .

وأياً ما كان الأمر فإننا نود أن نقف عند بعض أقوال الحافظ ابن كثير التي قد يتوهم البعض أنها تدل على التأويل لنبين أنها لا تدل على ذلك ، غير أنه يجدر بنا الإشارة أولا إلى بعض كلامه رحمه الله في رفض التأويل .

* فمن ذلك قوله فيما نقلناه من قبل : « فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله ونفى عن الله النقائص فقد سلك سبيل الهدى » . وهذا القول كما أسلفنا صريح في الإثبات ليس فيه تأويل ولا تفويض .

* ومن ذلك قوله عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه** ﴾ (الزمر : ٦٨) حيث قال : «الطريق فيها وفي أمثالها مذهب السلف وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تحريف »[2] والتحريف هو التأويل كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية[3] ؛ فإن المؤول بصرفه للفظ عن معناه الظاهر إلى معنى آخر بغير دليل يكون قد حرفه تحريفاً معنوياً .

---

(١) شرح الطحاوية (٢ / ٤٣٨) .

(٢) تفسير القرآن العظيم (٤ / ٦٢) .

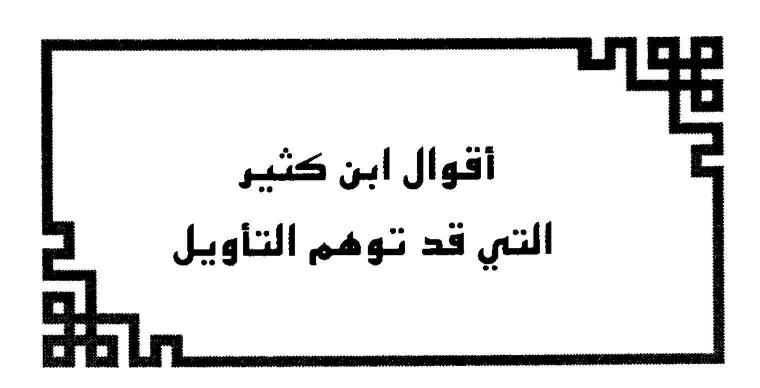
(٣) انظر مجموع الفتاوى (٤ / ١٩١) .

وقد عبر شيخ الإسـلام ابن تيمية عن التأويل بالتحريف أيضاً حيث قال : « ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه ووصفه به رسوله محمد ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل »[١] .

وهكذا نجد التوافق بين كلام ابن كثير وكلام شيخه ابن تيمية في نفي التحريف عن صفات الله عز وجل مما يبين أنه لم يكن لابن كثير عقيدة غير ما كان عليه السلف رضوان الله عليهم .

* * *

(١) العقيدة الواسطية بشرح الدكتور صالح الفوزان ص : ١٣ ، انظر في تعريف التحريف «فتح رب البرية بتلخيص الحموية» للشيخ محمد بن صالح العثيمين ص : ١٠ ط جامعة الإمام محمد بن سعود سنة ١٤١٠ هـ .



ننتقل الآن إلى ما أردناه من استعراض أهم أقوال الإمام ابن كثير التي جمعها صاحب الرسالة المشار إليها والتي قد يظن قارئها لأول وهلة أنها تأويل لصفات الباري سبحانه لننظر هل تفيد تأويلاً أم لا ؟

أولا : أقواله في صفة اليدين :

أ- قال عند قوله تعالى : ﴿ **قل إن الفضل بيد الله** ﴾ (آل عمران : ٧٣) : «أي الأمور كلها تحت تصرفه ، وهو المعطي المانع يمن على من يشاء بالإيمان والعلم والتصرف التام، ويضل من يشاء فيعمي بصره وبصيرته ويختم على قلبه وسمعه ويجعل على بصره غشاوة وله الحجة التامة وله الحكمة البالغة »[(١)] .

ب- وقال عند قوله تعالى : ﴿ **وقالت اليهود يد الله مغلولة** ﴾ (المائدة : ٦٤) : «وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لا يعنون بذلك أن يد الله موثقة ، ولكن يقولون بخيل أمسك ما عنده بخلاً تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً »[(٢)] .

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٧٣).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٧٥).

ج ـ وقال عند قوله تعالى : ﴿ **إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله يد الله فوق أيديهم** ﴾ (الفتح : ١٠) : « أي هو حاضر معهم يسمع أقوالهم ويرى مكانهم ويعلم ضمائرهم وظواهرهم »[١] .

د ـ وقال عند قوله تعالى : ﴿ **بل يداه مبسوطتان** ﴾ (المائدة : ٦٤) : « أي بل هو الواسع الفضل الجزيل العطاء الذي ما من شيء إلا عنده خزائنه »[٢] .

هذه جملة أقوال ابن كثير رحمه الله في تفسير الآيات التي فيها صفة اليد لله سبحانه وتعالى والتي قد يتوهم أن فيها تأويلاً لصفة اليدين؛ حيث فسر ابن كثير كون الفضل بيد الله بأن الأمور كلها تحت تصرفه سبحانه ، وفسر كون يد الله فوق أيديهم بأنه سبحانه حاضر معهم يسمع أقوالهم ويرى مكانهم ويعلم أحوالهم ، وفسر بسط يديه سبحانه بأنه الواسع الفضل الجزيل العطاء ، ونقل عن ابن عباس أن قول اليهود : ﴿ **يد الله مغلولة** ﴾ يعنون به أنه بخيل تعالى الله عن ذلك .

والحق أن ليس في كلام ابن كثير تأويل : فإننا قد ذكرنا من قبل أن اليد تطلق في لغة العرب ويراد بها اليد الحقيقية ، وتطلق ويراد بها غير ذلك كالقدرة والنعمة والإعطاء ، ولكن ذلك لا ينفي ثبوت اليد الحقيقية لمن وصف بذلك .

يقول الإمام ابن القيم رحمه الله : « فقوله تعالى في حق اليهود : ﴿ **غلت أيديهم** ﴾ هو دعاء عليهم بغل اليد المتضمن للجبن والبخل وذلك لا ينفي ثبوت أيديهم حقيقة ، وكذلك قوله في المنافقين : ﴿ **ويقبضون أيديهم** ﴾

(١) المصدر السابق (٤/ ١٨٥).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٧٥).

كناية عن البخل ولا ينفي أن يكون لهم أيد حقيقية ، وكذلك قوله : ﴿**ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط**﴾ المراد به النهي عن البخل والتقتير والإسراف ، وذلك مستلزم لحقيقة اليد ، ومن هذا قول النبي ﷺ : « **أسرعكن لحوقاً بي أطولكن يداً** »[١] ؛ فكن يخرجن أيديهن ليعلمن أيهن أطول يداً ، فلما سبقتهن زينب إلى اللحاق به ولم تكن يدها الذاتية أطول من أيديهن علمن أنه أراد طولها بالصدقة . ولكن لا يستعمل طول اليد بالصدقة إلا في حق من له يد ذاتية، فسواء كان المراد بقوله: «**أطولكن يداً** » اليد الذاتية أو اليد المعنوية فهو مستلزم لثبوت يد الذات وإن أطلق على ما تباشره ويكون بها من الصدقة والإحسان ، فإن كان في اللفظ ما يعين ذلك فهو حقيقة في المراد ، وإن لم يكن في اللفظ ما يعينه فهو الكناية المستعملة في المصلحة فليس في ذلك ما ينفي حقيقة اليد لله بوجه من الوجوه»[٢] .

وهذا الذي نقلناه عن ابن القيم واضح في إثبات ما ذكرناه ، وابن كثير رحمه الله قد أثبت الصفات جملة لله عز وجل كما نقلناه عنه في تفسيره آية الاستواء من سورة الأعراف ومن ضمن إثبات الصفات أن يثبت اليدين لله عز وجل . ومن ثم فلا يضيره بعد ذلك أن يفسر اليد بالقدرة أو الفضل أو الإعطاء أو غير ذلك مما يقتضيه السياق ، فقوله تعالى : ﴿ **يد الله فوق أيديهم** ﴾ يقتضي أمرين :

---

(١) أخرجه البخاري (١٤٢٠) ومسلم (٢٤٥٢) من حديث عائشة رضي الله عنها ، غير أنه قد وقع في رواية البخاري ما يوهم أن سودة هي المقصودة في الحديث ، والصواب أنها زينب كما هو صريح في رواية مسلم ، وانظر في ذلك فتح الباري (٣ / ٣٣٦) .

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ص: ٣٢٧، ٣٢٨ .

الأول : أن لله سبحانه يداً حقيقية .

والثاني : أن اليد هنا استعملت بمعنى أن الله حاضر معهم يعلم ما في ضمائرهم وقلوبهم والعرب لا تفهم من قوله : ﴿ **يد الله فوق أيديهم** ﴾ أن يده سبحانه مخالطة لأيدي الناس أو أنها ملاصقة لهم . إنما تفهم أن الله سبحانه معهم مطلع عليهم فكأنهم يبايعونه هو سبحانه وتعالى ، وهم أيضاً لايفهمون من ذلك أنه ليس لله يد حقيقة ، ومثال ذلك قوله ﷺ : « **قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمن** »[1] فإنه ليس في ظاهره ـ كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ : « أن القلب متصل بالأصابع ولا مماس لها ولا أنها في جوفه ، ولا في قول القائل هذا بين يدي ما يقتضي مباشرته ليديه ، وإذا قيل السحاب المسخر بين السماء والأرض لم يقتض أن يكون مماساً للسماء والأرض، ونظائر هذا كثيرة »[2] وجاء في فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء حول الحديث السابق :

« وإنما يدل ظاهره على إثبات أصابع للرحمن حقيقة وقلوب للعباد حقيقة، ويدل إسناد أحد ركني الجملة إلى الآخر على كمال قدرة الرحمن وكمال تصريفه لعباده ، كما يقال فلان وقف بين يدي الملك أو في قبضة يد الملك ؛ فإن ذلك لا يقتضي مماسة ولا مداخلة ، وإنما يدل ظاهره على وجود شخص وملك له يدان ، ويدل ما في الكلام من إسناد على حضور شخص عند الملك وعلى تمكن الملك من تصريفه دون مماسة أو مداخلة ، وكذا القول في قوله تعالى : ﴿ **بيده الملك** ﴾ وقوله : ﴿ **تجري بأعيننا** ﴾ وأمثال ذلك»[3] .

---

(١) سبق تخريجه ص : ٣٦ .

(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٥).

(٣) فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ١٧٥) .

ثانياً تفسيره الأيد بالقوة :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ **والسماء بنيناها بأيد وإنا لموسعون** ﴾ (الذاريات : ٤٧) .

حيث قال رحمه الله : « أي : بقوة ، قاله ابن عباس ومجاهد وقتادة والثوري وغير واحد »[١] .

قال صاحب الرسالة المذكورة :

« الأيد جمع يد في لغة التنزيل قال تعالى : ﴿ **أم لهم أرجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها** ﴾»[٢] (الأعراف : ١٩٠) .

قلت : كأنه يشير إلى أن ابن كثير قد أول الأيدي هنا بالقوة ، والحق أنه ليس في قول ابن كثير تأويل وليست « الأيد » هنا بمعنى الأيدي ، بل « الأيد» هنا مفرد وهي مصدر أَدَّ أي قوي . قال في القاموس المحيط : « آد يئيد أيداً ، والآد الصلب والقوة كالأيد »[٣] ا . هـ .

وقال ابن كثير رحمه الله في قوله تعالى : ﴿ **واذكر عبدنا داود ذا الأيد** ﴾ (ص : ١٧) : يذكر تعالى عن عبده ورسوله داود عليه الصلاة والسلام أنه كان ذا أيد ، والأيد القوة في العلم والعمل . قال ابن عباس رضي الله عنهما والسدي وابن زيد : « الأيد : القوة »، وقرأ ابن زيد : ﴿ **والسماء بنيناها بأيد وإنا لموسعون** ﴾ ، وقال مجاهد : الأيد القوة في الطاعة »[٤] .

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٤ / ٢٣٧) .

(٢) عقيدة الحافظ ابن كثير ص : ١٨ .

(٣) القاموس المحيط للفيروزآبادي (١/ ٢٧٥) ط . دار المعرفة بيروت .

(٤) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٢٩) .

وهكذا نجد أن الأيد في قوله : ﴿ **والسماء بنيناها بأيد** ﴾ كالأيد في قوله : ﴿ **واذكر عبدنا داود ذا الأيد** ﴾ ومعناها القوة من آد يئيد أيداً أي : قوي ، والأيد في هذه الموضعين غير الأيدي التي في قوله تعالى : ﴿ **أم لهم أيد يبطشون بها** ﴾ والتي جاء التنوين فيها عوضاً عن حذف الياء ، وقال ابن خزيمة : « وزعم بعض الجهمية أن معنى قوله : « **خلق الله آدم بيديه** » أي بقوته ، فزعم أن اليد هي القوة وهذا من التبديل أيضاً وهو جهل بلغة العرب ، والقوة إنما تسمى الأيد في لغة العرب لا اليد فمن لم يفرق بين اليد والأيد فهو إلى التعليم والتسليم إلى الكتاتيب أحوج منه إلى الترؤس والمناظرة »[1] .

وقال أبو الحسن الأشعري : « وقد اعتل معتل بقول الله عز وجل : ﴿ **والسماء بنيناها بأيد** ﴾ قالوا : الأيدي القوة أن يكون معنى قوله : ﴿ **بيدي** ﴾ بقدرتي ، وقيل لهم : هذا التأويل فاسد من وجوه : آخرها أن الأيدي ليس بجمع لليد لأن جمع يد التي هي نعمة أيادي ، وإنما قال : ﴿ **لما خلقت بيدي** ﴾ فبطل بذلك أن يكون معنى قوله : ﴿ **بيدي** ﴾ معنى قوله : ﴿ **بنيناها بأيد** ﴾ »[2] .

ومفاد كلامه رحمه الله أن قوله : ﴿ **بأيد** ﴾ لو كان معناه « بأيدي » لما دلت على النعمة أو القدرة لأن أيدي إنما هي جمع لليد الحقيقية لا اليد التي بمعنى النعمة أو القدرة .

قال ابن فارس : « اليد إذا كانت للإنسان وغيره تجمع على أيد . . . واليد المنة وتجمع على اليدي والأيادي »[3] .

---

(١) التوحيد وإثبات صفات الرب ص : ٨٧ .

(٢) الإبانة عن أصول الديانة للأشعري ص : ٣٩ ط دار ابن زيدون بيروت .

(٣) مجمل اللغة لابن فارس (٤/ ٥٦١) ط . المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

ثالثاً : صفة الوجه :

قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى : ﴿ **كل شيء هالك إلا وجهه** ﴾ (القصص : ٨٨) : « إخبار بأنه الدائم الباقي الحي القيوم الذي تموت الخلائق ولا يموت كما قال تعالى : ﴿ **كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام** ﴾ فعبر بالوجه عن الذات ، وهكذا قوله هنا : ﴿ **كل شيء هالك إلا وجهه** ﴾ أي إلا إياه ، وقال مجاهد والثوري : أي إلا ما أريد به وجهه»[١] ا . هـ .

فقول ابن كثير : « فعبر بالوجه عن الذات» ربما يفهم منه أنه رحمه الله يؤول الوجه بالذات وليس ذلك الفهم بجيد إن شاء الله ، وإنما الصواب أن يقال في ذلك ما قلناه عند كلام ابن كثير في صفة اليدين من أن تفسيره لليد في بعض المواطن بالفضل أو النعمة لا يعني أنه لا يثبت لله يدين على الحقيقة ، ويؤيد فهمنا هذا أنه قد أثبت صفة الوجه لله في غير هذا الموضع ، فقد قال عند قوله تعالى : ﴿ **للذين أحسنوا الحسنى وزيادة** ﴾ (يونس : ٢٦) : «وقوله : ﴿ **وزيادة** ﴾ هي تضعيف ثواب الأعمال بالحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف ، وأفضل من ذلك وأعلاه النظر إلى وجهه الكريم »[٢] .

وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ **ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام** ﴾ (سورة الرحمن : ٢٧) : « وقد نعت تعالى وجهه الكريم في هذه الآية بأنه ذو الجلال والإكرام أي هو أهل أن يجل فلا يعصى وأن يطاع فلا يخالف» [٣] .

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٣/ ٤٠٣) .

(٢) المصدر السابق (٢/ ٤١٤) .

(٣) المصدر السابق (٤/ ٢٧٣) .

فانظر إليه رحمه الله في الموضع الأول كيف أثبت لله وجهاً ينظر إليه المؤمنون يوم القيامة ، وانظر إليه في الموضع الثاني كيف قال : «وقد نعت الله تعالى وجهه الكريم » مما يدل على أنه يثبت لله وجهاً يليق بذاته سبحانه إذ إنه لا يقال عن شيء إنه ينعت بكذا إلا إذا كان موجوداً حقيقة ، يبين ذلك ما نقله ابن القيم عن الخطابي والبيهقي وغيرهما أنهم قالوا : « لما أضاف الوجه إلى الذات وأضاف النعت إلى الوجه فقال : ﴿ **ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام** ﴾ دل على أن ذكر الوجه ليس بصلة وأن قوله : ﴿ **ذو الجلال والإكرام** ﴾ صفة للوجه وأن الوجه صفة للذات » ا. هـ .

والخلاصة:

أن ابن كثير قد أثبت الوجه صفة لله تعالى في تفسير آية يونس وآية سورة الرحمن ، وأما قوله في تفسير آية القصص : فعبر بالوجه عن الذات ، فليس مقصوده منه نفي صفة الوجه أو تأويلها ؛ ولكنه يقصد ـ والله أعلم ـ أن الوجه الذي ثبت لله حقيقة استخدم هنا بمعنى الذات ولعله من باب تفسير الشيء بلازمه ، فكأنه يقول إنه يلزم من بقاء الوجه بقاء ذاته سبحانه ، فعبر بالوجه الذي هو حقيقة لله عز وجل عن ذاته الكريمة ، ويدل على ذلك أنه رحمه الله قد ساوى بين قوله تعالى : ﴿ **ويبقى وجه ربك** ﴾ وقوله : ﴿ **كل شيء هالك إلا وجهه** ﴾ وذكر أن الله سبحانه عبر بالوجه عن الذات فيهما مع أنه أثبت الوجه في تفسير قوله تعالى : ﴿ **ويبقى وجه ربك**﴾.

ومن هنا نقول : إنه رحمه الله لا يقصد بقوله : « فعبر بالوجه عن الذات» ما يقصده المؤولة الذين لا يثبتون الوجه صفة لله عز وجل .

رابعاً تفسير القرب :

حيث قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى : ﴿ **ونحن أقرب إليه من حبل الوريد** ﴾ (ق :١٦): « يعني ملائكته أقرب إلى الإنسان من حبل وريده إليه، ومن تأوله على العلم فإنما فر لئلا يلزم حلول أو اتحاد وهما منفيان بالإجماع تعالى الله وتقدس ولكن اللفظ لا يقتضيه فإنه لم يقل وأنا أقرب إليه من حبل الوريد وإنما قال : ﴿ **ونحن أقرب إليه من حبل الوريد** ﴾ »[1] .

وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ **ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون** ﴾ (الواقعة : ٥) : « أي بملائكتنا»[2] .

والواقع أن كلامه رحمه الله في تفسير القرب لا يحمل تأويلاً ولا خروجاً على قول السلف في ذلك ، فإن المتقدمين من المفسرين فسروا القرب في الآيتين بقرب الملائكة كما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية[3] . وقال شيخ الإسلام في قوله تعالى : ﴿ **ونحن أقرب إليه من حبل الوريد** ﴾ : «وهذا مثل قوله : ﴿ **نتلو عليك** ﴾ و﴿ **نقص عليك** ﴾ و ﴿ **علينا جمعه وقرآنه** ﴾ و ﴿ **وعلينا بيانه** ﴾ . . . ومذهب سلف الأمة وأئمتها وخلفها أن النبي سمع القرآن من جبريل ، وجبريل سمعه من الله عز وجل . وأما قوله: ﴿ **نتلو** ﴾ و﴿ **نقص** ﴾ ونحوه فهذه الصيغة في كلام العرب للواحد العظيم الذي له أعوان يطيعونه ، فإذا فعل أعوانه فعلاً بأمره قال : نحن فعلنا كما يقول الملك: نحن فتحنا هذا البلد ، وهزمنا هذا الجيش ونحو ذلك. ومن هذا الباب قوله تعالى : ﴿ **الله يتوفى الأنفس** ﴾ فإنه سبحانه يتوفاها برسله

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٢٢٣) .

(٢) المصدر السابق (٤/ ٣٠٠).

(٣) انظر مجموع الفتاوى (٥/ ٤٩٤).

الذين مقدمهم ملك الموت . . . وقوله : ﴿ **ونحن أقرب إليه من حبل الوريد** ﴾ فإنه سبحانه هو وملائكته يعلمون ما توسوس به نفس العبد من حسنة أو سيئة، والهم في النفس قبل العمل، فقوله تعالى : ﴿**ونحن أقرب إليه من حبل الوريد** ﴾ هو قرب ذوات الملائكة وقرب علم الله ، فذاتهم أقرب إلى قلب العبد من حبل الوريد، فيجوز أن يكون بعضهم أقرب إلى بعضه من بعض ، ولهذا قال في تمام الآية : ﴿ **إذ يتلقى المتلقيان** ﴾ فقوله : ﴿ **إذ** ﴾ ظرف ، فأخبر أنهم أقرب إليه من حبل الوريد حين يتلقى المتلقيان ما يقول ، فهذا كله خبر عن الملائكة »[١] .

وهكذا يبين لنا أن تفسير القرب هنا بأنه قرب الملائكة جار على مقتضى لغة العرب وأنه ليس بتأويل .

خامساً : صفة العينين :

قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى : ﴿ **واصنع الفلك بأعيننا** ﴾ (هود: ٣٧) : « أي بمرأى منا »[٢] ، وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ **فإنك بأعيننا**﴾ (الطور : ٤٨) : « أي اصبر على أذاهم ولاتبالهم فإنك بمرأى منا وتحت كلائتنا، والله يعصمك من الناس »[٣] ، وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿**تجري بأعيننا** ﴾ (القمر : ١٤) : « أي بأمرنا بمرأى منا وتحت حفظنا وكلائتنا»[٤] .

قلت : ليس فيما ذكر ابن كثير تأويل لصفة العين فإنه لا يضر من أثبت

(١) انظر مجموع الفتاوى (٥ / ١٢٩) .

(٢) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٤٤٤) .

(٣) المصدر السابق : (٤ / ٢٤٥) .

(٤) المصدر السابق :(٤ / ٢٦٤) .

صفة العين لله سبحانه أن يفسرها في موضع بالحفظ والرعاية وغير ذلك إذا كان السياق يقتضي ذلك ؛ فإن العرب تقول ربيته على عيني وليس لذلك معنى إلا أنه رباه بعنايته وحمايته ولا يحمل ذلك نفياً لصفة العين بحال ، وكذا نقول في هذه الآيات ، فإنه لا يصح أن يكون معنى : ﴿ **ولتصنع على عيني** ﴾ مخالطة موسى ومماسته لعين الرب سبحانه ، ولا أن يكون صنع الفلك بعين الله أي أن تكون العين واسطة صنع السفينة ، وإنما المفهوم من ذلك معنى الحفظ والرعاية والعناية مع إثبات أصل صفة العينين لله عز وجل بلا كيفية ،وقد بسطنا القول في هذا المعنى عند الحديث عن صفة اليدين لله سبحانه ، فما قيل هناك يقال هنا . والله أعلم .

سادساً : الكلام في المعية :

قال ابن كثير عند قوله تعالى : ﴿ **لا تخافا إنني معكما أسمع وأرى** ﴾ (طـه : ٤٦) : « أي لا تخافا منه فإنني معكما أسمع كلامكما وكلامه وأرى مكانكما ومكانه، لا يخفى علي من أمركم شيء، واعلما أن ناصيته بيدي فلا يتكلم ولا يتنفس ولا يبطش إلا بإذني وبعد أمري وأنا معكما بحفظي ونصرتي وتأييدي »[١] .

وقال عند قوله تعالى : ﴿ **وهو معكم أينما كنتم** ﴾ (الحديد : ٤) : « أي رقيب عليكم، شهيد على أعمالكم حيث كنتم وأين كنتم»[٢] .

وقال عند قوله تعالى : ﴿ **ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم** ﴾ (المجادلة :٧) : « أي مطلع عليهم يسمع كلامهم وسرهم ونجواهم ، ورسله

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٣ / ١٥٤) .

(٢) المصدر السابق :(٤/ ٣٠٤) .

أيضاً مع ذلك تكتب ما يتناجون به مع علم الله به وسمعه له »[1] ا. هـ.

قلت : لم يقل ابن كثير رحمه الله أكثر مما قاله السلف رضوان الله عنهم في مسألة المعية وهو أن المعية معيتان :

معية عامة : وهي معيته سبحانه لجميع خلقه بعلمه واطلاعه عليهم .

ومعية خاصة بعباده الصالحين : وهي معية النصر والتوفيق والتأييد .

وليس في ذلك تأويل .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « إن كلمة «مع» في اللغة إذا أطلقت فليس ظاهرها في اللغة إلا المقارنة المطلقة من غير وجوب مماسة أو محاذاة عن يمين أو شمال ، فإذا قيدت بمعنى من المعاني دلت على المقارنة في ذلك المعنى ، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا أو النجم معنا . ويقال هذا المتاع معي لمجامعته لك ، وإن كان فوق رأسك . فالله مع خلقه حقيقة وهو فوق عرشه حقيقة ، ثم هذه المعية تختلف أحكامها بحسب الموارد، فلما قال : ﴿ **يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها**﴾ إلى قوله: ﴿ **وهو معكم أينما كنتم** ﴾ دل ظاهر الخطاب على أن حكم هذه المعية ومقتضاها أنه مطلع عليكم وشهيد عليكم ومهيمن عالم بكم ، وهذا معنى قول السلف إنه معهم بعلمه وهذا ظاهر الخطاب وحقيقته، وكذلك في قوله: ﴿ **ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم** ﴾ إلى قوله : ﴿ **وهو معهم أينما كانوا** ﴾ . . . الآية ، ولما قال النبي ﷺ لصاحبه في الغار : « **لا تحزن إن الله معنا** » كان هذا أيضاً حقاً على ظاهره ، ودلت الحال على أن حكم هذه المعية هنا معية الاطلاع والنصر والتأييد ، وكذلك قوله تعالى : ﴿**إن الله مع الذين اتقوا والذين هم**

(١) المصدر السابق : (٤/ ٣٢٢).

محسنون﴾ ، وكذلك قوله لموسى وهارون : **﴿ إنني معكما أسمع وأرى ﴾** هنا المعية على ظاهرها وحكمها في هذه المواطن النصر والتأييد، وقد يدخل على صبي من يخيفه فيبكي فيشرف عليه أبوه من فوق السقف فيقول له لا تخف أنا معك أو أنا هنا أو أنا حاضر ونحو ذلك؛ ينبهه على المعية الموجبة بحكم الحال دفع المكروه ، ففرق بين معنى المعية وبين مقتضاها ، وربما صار مقتضاها من معناها فيختلف باختلاف المواضع »[1] .

سابعاً :كلام ابن كثير في تفسير الجنب :

قال ابن كثير في قوله تعالى : **﴿ أن تقول نفس يا حسرتى على ما فرطت في جنب الله ﴾** (الزمر : ٥٦) : « أي يوم القيامة يتحسر المجرم المفرط في التوبة والإنابة ويود لو كان من المحسنين المخلصين المطيعين لله عز وجل»[2] .

قلت : ليس في كلام ابن كثير رحمه الله تأويل وهذه الآية ليس من آيات الصفات عند السلف رضوان الله عليهم .

قال عثمان بن سعيد الدارمي في نقضه على المريسي : « وادعاء المعارض زوراً على قوم أنهم يقولون في تفسير قوله تعالى : **﴿ يا حسرتى على فرطت في جنب الله ﴾** أنهم يعنون بذلك الجنب الذي هو العضو وليس ذلك على ما يتوهمونه .

قال الدارمي : « فيقال لهذا المعارض : ما أرخص الكذب عندك وأخفه على لسانك ؛ فإن كنت صادقاً في دعواك فأشر بها على أحد من بني آدم . إنما تفسيرها عندهم تحسر الكفار على ما فرطوا في الإيمان والفضائل التي تدعو إلى ذات الله ، واختاروا عليها الكفر والسخرية ، فمن أنبأك أنهم

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٠٣ ، ١٠٤).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٦٠).

قالوا: جنب من الجنوب ؟ فإنه لا يجهل هذا المعنى كثير من عوام المسلمين فضلاً عن علمائهم ، والتفريط هنا فعل أو ترك فعل : وهذا لا يكون قائماً بذات الله لا بجنب ولا غيره »[1] ا. هـ .

وذلك أن الجنب في اللغة يطلق على شق الإنسان وغيره ويطلق على معنى القرب والجوار ، وغير ذلك.

قال في القاموس المحيط : «واتق الله في جنبه ولا تقدح في ساقه : لا تقتله ولا تفتنه ، وقد فسر الجنب بالوقيعة والشتم . وجار الجنب: اللازق بك إلى جنبك، والصاحب بالجنب : صاحبك في السفر »[2] .

وقال بعض المعاصرين : « إن العرب لا تعرف الجنب في مثل هذا التركيب بمعنى العضو المعروف فهي تقول : هذا يصغر في جنب ذاك ، تريد بالإضافة إليه »[3] .

وإذا كان الأمر كذلك فإن ما ذكره ابن كثير من تفسير الآية بالتحسر على ما فرطت فيه من طاعة الله عز وجل موافق لما نقله الدارمي عن السلف رضوان الله عليهم. والله تعالى أعلى وأعلم .

ثامناً : تفسير قوله تعالى:

﴿وهو الذي في السماء إله وفي الأرض إله﴾ (الزخرف : ٨٤).

حيث قال ابن كثير في ذلك : « أي هو إله من في السماء وإله من في

---

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة ص : ٢٤ .

(٢) القاموس المحيط (١/ ٤٨).

(٣) أسباب البدع ومضارها للشيخ محمود شلتوت بتحقيقنا ص: ٢٦ دار الكتب السلفية القاهرة سنة ١٤٠٦ هـ .

الأرض يعبده أهلهما ، وكلهم خاضعون له أذلاء بين يديه »[١] .

وقال رحمه الله عند تفسير قوله تعالى : ﴿ **وهو الله في السموات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم ويعلم ما تكسبون** ﴾ (الأنعام : ٤) : « فالأصح من الأقوال أنه المدعو الله في السموات وفي الأرض أي يعبده ويوحده ويقر له بالألوهية من في السموات ومن في الأرض ويسمونه الله ويعبدونه رغباً ورهباً إلا من كفر من الجن والإنس »[٢] .

وليس فيما ذكر ابن كثير تأويل ؛ فالإله هو المعبود في لغة العرب ، وبالتالي فمن فسر الآية بأنه إله من في السماء وإله من في الأرض أي يعبده أهلهما فإنه لم يجاوز حدود لغة العرب ولم يقع في شيء من التأويل ، وكذا تفسيره للآية الثانية رحمه الله ليس فيه تأويل ؛ فإن الإنسان لو قال للأمير : أنت أمير بالمشرق والمغرب لم يكن معنى ذلك أن الأمير يحل في المشرق والمغرب في آن ، بل معناه أنه أمير على أهل المشرق وأهل المغرب أياً كان موضع وجوده ، وكذلك - ولله المثل الأعلى - فالله مستو على عرشه فوق السماء بكيفية لا نعلمها ، ولكنه إله من في السموات والأرض وهو المدعو الله في السموات والأرض والله أعلم .

وبعـد :

فهذا مجمل أقوال ابن كثير التي قد يوهم ظاهرها أنه يقول بالتأويل ، وقد حذفنا منها ما سبق الحديث عنه في فصول سابقة مثل « صفة الساق » ، وقوله تعالى : ﴿ **فثم وجه الله** ﴾ كما أننا لم نحفل كثيراً بما نقله صاحب

---

(١) تفسير القرآن العظيم (٤/ ١٣٦).

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٢٧).

الرسالة عن غير ابن كثير من المفسرين ممن وقع في كلامهم تأويل لبعض الصفات ؛ لأننا قد بينا إجمالاً عقيدة السلف في الصفات ورددنا على أهم شبهات المؤولين في ثنايا هذا البحث ؛ ولأن هذه الأقوال خارجة عن الموضوع الأساسي وهو عقيدة الحافظ ابن كثير رحمه الله .

وختاماً: فإني أسأل الله سبحانه أن أكون قد وفقت في عرض عقيدة السلف الصالح وبيان معتقد الإمام ابن كثير رحمه الله ، وأن يثبتنا على النهج القويم والصراط المستقيم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

* * *

ثبت بأهم المراجع

١ ـ الأسماء والصفات للحافظ البيهقي ، تحقيق : عماد الدين أحمد حيدر ، ط. دار الكتاب العربي ـ بيروت سنة ١٤٠٥ هـ .

٢ ـ تفسير القرآن العظيم للحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير ، ط. عيسى البابي الحلبي ـ بدون تاريخ .

٣ ـ سنن ابن ماجه للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ، تحقيق : محمد فؤاء عبد الباقي ، ط. دار إحياء الكتب العربية سنة ١٣٧٢ هـ .

٤ ـ سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق : عزتِ عبيد الدعاس وعادل السيد ، ط. دار الحديث بيروت سنة ١٣٩٤هـ .

٥ ـ سنن الترمذي المسمى بالجامع الصحيح لأبي عيسى الترمذي ، تحقيق : الشيخ أحمد شاكر ، ط. دار الفكر سنة ١٣٥٦هـ .

٦ ـ شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي ، تحقيق : الدكتور عبد الله التركي وشعيب الأرناؤوط ، ط. مؤسسة الرسالة بيروت سنة ١٤١٢هـ.

٧ـ صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط . المكتبة الإسلامية ـ إستانبول سنة ١٣٧٤ هـ .

٨ـ العقيدة الواسطية لابن تيمية ، شرح : الدكتور صالح الفوزان ، ط . الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ـ الرياض سنة ١٤١١ هـ .

٩ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق: محب الدين الخطيب بترقيم محمد فؤاء عبد الباقي ، ط . المكتبة السلفية القاهرة سنة ١٤٠١ هـ .

١٠ ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد بن علي الشوكاني ، ط . مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٨٣ هـ.

١١ ـ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء . جمع وترتيب: أحمد ابن عبد الرزاق الدويش ، ط . الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ـ الرياض سنة ١٤١١ هـ .

١٢ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب: عبد الرحمن ابن قاسم النجدي ، ط . دار عالم الكتب بالرياض سنة ١٤١٢هـ .

١٣ ـ مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم اختصار: محمد بن الموصلي ، ط . دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٤٠٥هـ .

١٤ ـ مختصر العلو للعلي للغفار للإمام الذهبي ، اختصار وتحقيق : محمد ناصر الدين الألباني، ط . المكتب الإسلامي بيروت سنة ١٤٠١هـ.

١٥ ـ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين للإمام ابن القيم ، ط . دار الكتاب العربي ـ بيروت .

فهرس الموضوعات

* الباب الثاني : ابن كثير بين التفويض والتأويل *